وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن احمد
Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed
كلية العلوم الاجتماعية
Faculté des Sciences Sociales

مذكرة تخرج

لنيل شهادة ماستر

في: الفلسفة

تخصص: فلسفة غربية حديثة ومعاصرة

تحت عنوان

نظرية الواجب الأخلاقي عند كانط:
دراسة تحليلية في فلسفة القانون والأخلاق

من إعداد: مسوسي ايمان

نوقشت أمام لجنة المناقشة المتكونة من:

السيد/السيدة	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
.....	أستاذة محاضرة أ	جانعة وهران 2	رئيسا
بن كرارز فاطيمة	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران 2	مشرفا
.....	أستاذة محاضرة أ	جامعة وهران 2	مناقشا

السـنة الـجامعية: **2025-2026**

الإهداء

إلى من كلّل العرق جبينه ومن علمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار، إلى النور الذي أنار دربي وسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي، لهذا من بذل الغالي والنفيس واستمددت منه قوتي واعتزازي بذاتي

والدي العزيز

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها، إلى الإنسانة العظيمة التي لطالما تمنت أن تقر عينها برؤيتي في يوم كهذا

أمي العزيزة

إلى الضلع الثابت وأماني أيامي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها إلى خيرة أيامي وصفوتها، إلى قرة عيني...

إلى إخواني وأخواتي الغاليين: **أنس، خديجة، مروى، وريتاج**

لكل من كان عوناً وسنداً في هذا الطريق، للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين، لأصحاب الشدائد والأزمات، إلى من أفاضوا عليّ بمشاعرهم ونصائحهم المخلصة، وأخص بالذكر صديقتي **منال** ولا أنسى كذلك من رافقتني في مقاعد الدراسة صديقتي **منى**. كما لا يفوتني

أن أتقدم بخالص الامتنان والشكر لصديق وزميل دراسة رافقني خطوة بخطوة، وكان خير عون لي في إنجاز هذه المذكرة بوقفته الصادقة وجهده الذي لن أنساه.

إلى منارة العلم التي لم تبخل عليّ بتوجيهاتها، إلى الأستاذة الفاضلة بن كرارز فاطمة الزهراء، التي ورغم كل شيئ، أبت إلا أن تقف بجانبي وتدعمني بقلبها وعلمها حتى أتممت هذا المسار.

إليكم عائلتي أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاح التي لطالما تمنيتموها، ها أنا اليوم أكملت وأتممت أول ثمارها بفضله سبحانه وتعالى، الحمد لله على ما وهبني وأن يجعلني مباركاً وأينما كنت فمن قال أنا لها نالها، فأنا لها وإن أبت رغماً عنها أتيت بها، فالحمد لله شكراً وحباً وامتناناً.

على البدء والختام وآخر دعواهم أن...

(الحمد لله رب العالمين)

الشكر و العرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذة المشرفة بن كرارز فاطمة الزهراء، على ما قدمته لي من توجيهات علمية قيمة، ونصائح بناءة، وملاحظات دقيقة، كان لها بالغ الأثر في توجيه هذا البحث وإخراجه في صورته النهائية، فلها مني فائق الاحترام والتقدير.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى جميع أساتذتي الأفاضل، الذين ساهموا في تكويني العلمي والأكاديمي، ولم يبخلوا علينا بعلمهم وخبرتهم طوال سنوات الدراسة.

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، سواء بالنصح أو التوجيه أو الدعم المعنوي، وكل من كان له دور، ولو بكلمة طيبة أو تشجيع صادق.

وفي الختام، أسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح.

كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى أفراد عائلتي الكريمة، على ما قدموه لي من دعم وتشجيع ومساندة طيلة مسيرتي الدراسية، فكانوا خير سند وعون في تجاوز الصعوبات وإتمام هذا العمل

المقدمة

مقدمة

تشغل الفلسفة حيزاً كبيراً من المواضيع والأفكار التي تجسدت في العديد من الفترات والأزمان، حيث تنوعت وتعددت مجالات معالجة هذه المواضيع، منها الوجود والطبيعة والدين والعلم والمعرفة والأخلاق، وهذه الأخيرة تعتبر من بين المواضيع الجوهرية التي نالت اهتمام الباحثين عبر العصور نظراً لأهميتها البالغة في تنظيم العلاقات الإنسانية وتقويم السلوك البشري داخل المجتمعات وفق مقاييس عقلانية وثابتة. وقد شهدت الفلسفة الحديثة منذ عصر النهضة تحولات فكرية عميقة، انشغل خلالها المفكرون بالبحث عن أساس صلب لليقين والمعرفة، حيث تباينت المواقف بين التيار العقلاني الذي يركز على دور العقل، والتيار التجريبي الذي يمنح الأولوية للتجربة الحسية. غير أن هذا الجدل لم يصل إلى منعطفه الحاسم إلا مع فلسفة إيمانويل كانط، التي أحدثت تحولاً جذرياً في مسار التفكير الإنساني عبر إعادة النظر في حدود العقل وإمكانياته.

وقد مهد هذا التحول الكانطي الطريق نحو بلورة تصور جديد للأخلاق، تجسد بوضوح في ما عرف بنظرية الواجب، حيث لم يعد الفعل الأخلاقي مرتبطاً بالنتائج أو الغايات، بل أصبح قائماً على احترام الواجب في ذاته بوصفه مبدأ عقلياً خالصاً. وانطلاقاً من وضع مفهوم الواجب في صلب التحليل، يبرز تساؤل جوهري حول طبيعة العلاقة التي يقيمها إيمانويل كانط بين المجالين الأخلاقي والقانوني. فإذا كان الواجب الأخلاقي ينبع من ضمير

داخلي ويستند إلى إلزام عقلي ذاتي، فكيف يمكن أن يلتقي مع القانون الذي يتخذ شكل تشريع خارجي ملزم للجميع؟ وهل يمكن لهذا الواجب، في طابعه العقلي الكلي، أن يرتقي ليصبح أساساً لقانون عام يسري على جميع الأفراد دون استثناء؟ هذه الإشكالية تفتح المجال للتفكير في مدى إمكانية التوفيق بين حرية الإرادة الأخلاقية ومتطلبات الإلزام القانوني.

توطئ هذه الإشكالية الطريق للتفكير في إمكانية التوفيق بين حرية الإرادة الأخلاقية ومتطلبات الإلزام القانوني، ومن أجل الإلمام بهذا الموضوع وتفكيك أبعاده، كان لزاماً علينا طرح جملة من التساؤلات الجوهرية، وهي:

كيف يعرف إيمانويل كانط مفهوم الواجب وما هي الأسس التي يقوم عليها في فلسفته الأخلاقية؟

وما الفرق بين الإلزام الأخلاقي الذي يصدر عن الإرادة الحرة، والإلزام القانوني الذي يفرضه المجتمع أو الدولة؟

وإلى أي مدى يمكن تطبيق فكرة الواجب الكانطي في الواقع، خاصة في القضايا المعاصرة مثل القوانين الاجتماعية أو التعامل مع الفئات الهشة كالمسنين مثلاً؟

وما هي الانتقادات التي وجهت لفلسفة الأخلاق عند كانط؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تفكيك نصوص إيمانويل كانط ومحاولة فهم الأسس التي يقوم عليها مفهوم الواجب في فلسفته، كما استعنا بـ المنهج المقارن لإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الإلزام الأخلاقي باعتباره التزاماً ذاتياً، والإلزام القانوني بوصفه تشريعاً خارجياً مفروضاً.

ويعود اختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الدوافع الأساسية، أولها الأهمية الفلسفية لنظرية الواجب باعتبارها من أبرز النظريات التي أسست لفهم حديث للأخلاق قائم على العقل والالتزام بعيداً عن ربط الفعل بنتائجه أو منفعته. وكذلك الدور الكبير الذي لعبه الفكر الكانطي في التأثير على بناء القوانين الحديثة وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، مما يجعل دراسته ضرورية لفهم الخلفيات النظرية للتشريعات المعاصرة. يضاف إلى ذلك الرغبة في استكشاف العلاقة المعقدة بين حرية الفرد من جهة وضرورة خضوعه لقوانين المجتمع من جهة أخرى، خاصة في ظل التغيرات التي يشهدها العالم اليوم، ومحاولة فهم كيف يمكن للواجب الأخلاقي باعتباره التزاماً داخلياً أن يتحول إلى قاعدة عامة تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع. وأخيراً الاهتمام الشخصي بالمواضيع الأخلاقية والقانونية والسعي إلى تعميق الفهم في هذا المجال من خلال العودة إلى أحد أهم فلاسفة العصر الحديث.

يهدف هذا البحث إلى توضيح طبيعة العلاقة بين الواجب الأخلاقي والقانون في فلسفة كانط، والكشف عن مدى إمكانية تطبيق هذا التصور في الواقع المعاصر، إضافة إلى إبراز

قيمة الفكر الكانطي ومدى راهنيته في معالجة بعض الإشكالات الأخلاقية والقانونية التي يعيشها الإنسان اليوم.

ولمعالجة هذه الإشكالية والإجابة عن التساؤلات المطروحة، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاث (03) فصول رئيسية، يضم كل فصل ثلاثة عناوين أساسية، وذلك وفق الخطة الآتية:

الفصل الأول: يتناول المرتكزات الإبستمولوجية والمفاهيمية لنظرية الواجب عند إيمانويل كانط؛ حيث يركز العنوان الأول على ضبط المفاهيم الأساسية مثل الإرادة الخيرة والواجب والقانون الأخلاقي، بينما يعالج العنوان الثاني التطور التاريخي لفكرة الواجب من الميتافيزيقا إلى العقل العملي، في حين يسلط العنوان الثالث الضوء على التحول المنهجي من أخلاق قائمة على السعادة واللذة إلى أخلاق الواجب المطلق.

الفصل الثاني: يتناول تجليات مفهوم الواجب في فلسفتي القانون والأخلاق من خلال دراسة تحليلية؛ حيث يدرس العنوان الأول العلاقة الجدلية بين الإلزام الأخلاقي والإكراه القانوني عند كانط، ويعرض العنوان الثاني القراءات النقدية المعاصرة لنظرية الواجب بين الطابع التجريدي ومتطلبات الواقع، بينما يُخصَّص العنوان الثالث للجانب التطبيقي من خلال إبراز حضور أخلاقيات الواجب في التشريعات الحديثة وبعض القضايا المعاصرة.

الفصل الثالث (التطبيقي): خُصِّص لدراسة أخلاقيات الرعاية وأثرها على جودة الأداء المهني لدى موظفي دار المسنين. ويتناول العنوان الأول الإطار المنهجي للدراسة والتعريف

بالميدان محل البحث، بينما يركز العنوان الثاني على عرض النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية والكشف عن واقع الممارسة الأخلاقية داخل المؤسسة. أما العنوان الثالث فيُعنى بمناقشة هذه النتائج وتفسيرها في ضوء النظرية الأخلاقية عند كانط، بهدف إبراز مدى توافق الممارسات المهنية مع مبادئ الواجب الأخلاقي التي تقوم عليها فلسفته.

وتختتم هذه الدراسة بخاتمة تتضمن أبرز النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى مجموعة من التوصيات والآفاق الممكنة لمواصلة البحث في هذا المجال.

الفصل الأول

المرتكزات و الأسس الميتافيزيقية لفلسفة كانط

الفصل الأول: المرتكزات و الأسس الميتافيزيقية لفلسفة كانط

تقوم فلسفة إيمانويل كانط على مجموعة من المفاهيم الأساسية التي شكّلت البنية الجوهرية لفلسفته الأخلاقية، حيث لا يمكن الإحاطة بفكره أو فهم أبعاده المختلفة دون التوقف عند هذه المرتكزات النظرية التي منحها مكانة مركزية داخل مشروعه الفلسفي.

فقد سعى كانط إلى بناء فلسفة أخلاقية عقلية تقوم على مبادئ ثابتة وكونية، تجعل من الإنسان كائنًا حرًا وعاقلًا ومسؤولًا عن أفعاله، وهو ما تجسد من خلال مفاهيم متعددة ومترابطة، كالأخلاق والإرادة والواجب والقانون الأخلاقي.

وتُعد هذه المفاهيم بمثابة الأساس الذي انطلقت منه فلسفته، إذ يرتبط كل مفهوم منها بالآخر في إطار نسق فكري متكامل يهدف إلى تأسيس الفعل الأخلاقي على العقل والواجب، لا على المنفعة أو الميول الشخصية.

ومن هذا المنطلق، سنحاول التطرق إلى أهم هذه المفاهيم وتحليل دلالاتها للكشف عن مكانتها داخل الفلسفة الكانطية، وفهم طبيعة التصور الأخلاقي الذي أسس له كانط.

أولا: مفهوم الاخلاق والواجب والارادة

1/تعريف الاخلاق

لغة

من خلق وجمعها أخلاق وتعني السجية والطبع والمروءة (معلوف،1986،ص194)

الأصل اللاتيني والأوروبي تتقابل كلمة الأخلاق مع المصطلح الإنجليزي ، Morals والفرنسي والإيطالي ،Moraleوالألماني Moralوتعود هذه المصطلحات في أصلها الاشتقاقي إلى الكلمة اللاتينية ،Moresوهي صيغة الجمع للكلمة ، Mosوأصلها اليوناني يبرز مصطلح آخر للأخلاق مستمد من الجذور اليونانية، ويظهر في اللاتينية والإيطالية بصيغة ،Ethicaوفي الإنجليزية ،Ethicaوفي الفرنسية ،Ethiqeوفي الألمانيةEthic(لالاند اندريه،2001،ص370).

اصطلاحا

هي علم موضوعه الحكم التقويمي القائم على التمييز بين الخير والشر، او هو العلم الذي يتخذ موضوعا له مباشرا الاحكام التقويمية على الاعمال الموسومة انها لائقة او غير لائقة، خير أو شر، ومستحسنة أو قبيحة (لالاند، 2001،ص371).

ويعرفها الجاحظ أن الأخلاق تمثل هيئة أو حالة مستقرة في النفس، تدفع الإنسان للقيام بأفعاله بشكل عفوي وتلقائي دون الحاجة إلى تفكير عميق أو ترٍّ و مسبق (الجاحظ،1989، ص12).

وقد سمت طبيعة اكتساب هذه الأخلاق إلى قسمين، أحدهما فطري يكون الخلق فيه غريزة وطبيعة متأصلة في الشخص منذ ولادته. وآخر مكتسب لا يتحقق إلا من خلال الممارسة المستمرة، والترويض، والاجتهاد في تهذيب النفس وتطوير سلوكها.

اذن الأخلاق هي مزيج من استعداد فطري وجهد مكتسب، تتحول مع الوقت إلى ملكة نفسية، تجعل الإنسان يفعل الجميل تلقائياً، وهي في الوقت ذاته مقياس عقلي، لتقييم تصرفاتنا وتصرفات الآخرين.

أما نتشه فأعطى تعريفا مغايرا للأخلاق فهو يعرف الأخلاق أنها ليست مبادئ سامية مطلقة، بل هي أداة صراع وحيلة ابتكارها الضعفاء لمواجهة الأقوياء. حيث يقوم تعريفه على تفكيك الأخلاق إلى منظومتين متناقضتين تحكمان التاريخ البشري:

أخلاق العبيد وماتسمى أخلاق الضعفاء، وهي مجموعة من القيم مثل الرحمة، والإحسان، والصبر، والتضحية، والعطف. يرى أنها مجرد حيل لجأ لها الضعفاء، ليحمو أنفسهم وضعفهم من بطش الأقوياء. وهذه الأخلاق كالرحمة والشفقة نابعة من خوف الإنسان،

وبالتالي لاتكاد تخلو من خداع النفس. على عكس أخلاق الأقوياء فهي تجسد المقاومة والاعتماد على النفس، فهي تمجد القوة وهي الحق والجوهر (السامرائي،2021،ص16).

إذن من هنا نصل إلى نتيجة مفادها أن الأخلاق عند نتشه، هي سلسة من الصراعات التاريخية المتجلية عبر العصور. بحيث ظهرت هذه الصراعات بين العبيد كعامل لتهديم أسس الأقوياء، وكسر سيطرتهم. والأقوياء لتوسيع سيطرتهم وقوتهم.

2/تعريف الواجب

لغة

بالإيطالية Dovere بالألمانية Pfilcht بالإنجليزية duty

Devoir :بالفرنسية

"وهو من فعل وجب هو ما يجب حدوثه بمعنى غير الممكن عدم حدوثه اطلاقا او نسبيا لبعض المعطيات"(لالاند،2001، ص271).

اصطلاحا

"بشكل عام، الواجب هو الإلزام الأخلاقي الذي يؤدي تركه إلى مفسدة، أما الواجب بالوجه الخاص فهو هو قاعدة عملية معينة، أو إلزام محدد يتعلق بموقف إنساني معين، مثل واجب الموظف في عمله"(صليبا،1982،ص542).

إذن فالواجب هو قانون عملي محدد، ويرتبط بالمواقف الإنسانية، وهو الذي يفرض السلوك على الفرد، أي هو معيار التعامل الفردي مع الآخرين. ومثال هذا التزام الموظف بوظيفته، أو الطبيب بالأمانة المرضية. ويمكن أن يتوسع مفهومه أكثر ليكون هو مجموعة الأمور التي يتقيد بها الفرد دون طلب منفعة شخصية، أو رجاء شكرأو مراد. وهو الذي يؤسس منه ليجعله معيار انضباط وسمو أخلاقي.

ويعرفه مراد وهبة بأنه "إلزام أخلاقي مطلق يصدرعن إرادة خالصة ومنزهة عن أي ميول حسية أو أهداف نفعية، حيث يمثل هذا الواجب الأمر المطلق الذي يتجلى في القاعدة التي تنص على ضرورة عمل الفرد وفقاً لمبدأ يمكن تعميمه كقانون كلي للطبيعة"(وهبه،673،2007)

أما تعريف كانط للواجب " إنه يصفه بأنه ضرورة القيام بفعل عن احترام للقانون" (عويضة محمد، ،1993ص206).

اذن الواجب عند كانط هو الضرورة المفروضة على الإنسان، كونه كائنا عاقلا. وينص على الاحترام للقانون الإخلاقي. ومن هذا لا تعتمد النتائج ولا حتى المصالح المحققة، بل للإمتثال للقانون. وهو نابع من العقل العملي. وهو أمر مطلق نابع من الإرادة الخيرة الخالصة، مايعني أنه منزه من كل رغبة أو ميول أو منفعة. وفي هذا يكون غاية في ذاته، بعيدة عن كل مقصد. وبالتالي نصل إلى ضمان كرامة الإنسان وحريته، عن طريق احترام

قوانين العقل العملي. وهذا الأخير هو الوحيد الذي يرقى ليكون معيارا لتقييم الأفعال الإنسانية، وبما أنه عام عند الناس فهو يجعلها شاملة وعامة.

3/تعريف الارادة

لغة

"جاء من خلال تعريف المشيئة هي مصدر من شاء يشاء مشيئة، وهي الإرادة، وشئت الشيء أشاؤه شيئًا ومشيئة إذا أردته، وكل شيء بشيئه، أي بمشيئة الله تعالى" (السامرائي،2019،ص91).

وتعرف بأنها المشيئة، مما يعني بأنها قوة في النفس تمكن صاحبها من اعتماد أمر ما وتنفيذه (منظور، د. س، ص191).

اصطلاحا

"الإرادة كما يقول علماء النفس بأنها ظاهرة نفسية تتضمن أربع مراحل من التفكير" (عودة نجيب،1990ص8)

وتُعرف الإرادة انها القوة التي تسبق الفعل وتُعبِّر عن النزوع الناشئ عن إحساس أو تخيل، وتتعدد أنواعها لتشمل الإرادة العامة عند روسو، وإرادة القوة عند نيتشه. وكذا الإرادة الخيرة عند كانت، وإرادة عند شوبنهاور، وإرادة الاعتقاد عند جيمس. وتتمايز هذه الأنواع بين إرادة

الله كصفة ذات أو فعل، وبين الإرادة الطارئة التي تضعف قبل التنفيذ، وصولا إلى مفهوم العبودية المختارة أمام الإرادة الإلهية أو فقدان الإرادة العضوية.(وهبة مراد،2007،ص42)

اذن فهي ظاهرة نفسية وقوة وجدانية، تمكن من خلالها قدرة الكائن البشري على اختيار كل فعل حسب رغبته وتنفيذه. فهي أقرب ومتمازجة مع مفهوم الحرية. وهي التي تجعل الفعل العقلي يتجسد في واقع ملموس، عبر مراحلها الأربع: مرحلة التصور، مرحلة التدبير، مرحلة التصميم، مرحلة التنفيذ.وبمنظور أعمق، تُمثل الإرادة الجسر الرابط بين وعي الإنسان والوجود. وهذا مايجعل منها ميزانا حقيقيا لتقييم حرية الإنسان ومسؤوليته الأخلاقية.

وتعرف الإرادة ايضا انها "مقدرة الجاني على تحديد الوجهة التي تتخذها إرادته أي مقدرته على توجيه إرادته اتجاهاً معيناً، وتحديد الطريق الذي يسلكه بفعله، فلا يكفي أن يكون قادراً على أن يعلم بالوجهات المختلفة التي يمكن أن تتخذها إرادته بل يجب أن يكون قادراً أيضاً على اختيار وجهة منها ودفع إرادته إليها" (الفهداوي حامد،2014،259).

وهناجاءت في سياقها الجنائي، وهي التي تسمح للجاني التحكم في سلوكه، وتعطيه القوة في توجيهه. ونمطا محددا لوجهته. لأنها ظاهريا تتعدى الإدراك للخيارات المتعددة، إلى اختيار أحدها. وتنفيدها واقعيا. وبذلك، تكون الإرادة هي البوصلة التي تُحول القصد الذهني إلى حركة مادية ملموسة في الواقع، وهذا يجعل من الشخص سيد قراره، والمتحكم الأول في مسار أفعاله، والمتحمل لنتائجها. وشرط هذا أن يبلغ وعيا لأفعاله.

وتنقسم الإرادة إلى قسمين وهما الارادة الانسانية الحرة، والإرادة الخيرة.

أ/تعريف الإرادة الحرة

القدرة الواعية على اختيار الفعل، فهي ليست مجرد رد فعل آلي، بل استجابة منطقية تستند إلى تقييم البدائل. وفق قيم الإنسان وأهدافه. وحقيقتها في الشعور الداخلي بالقدرة على القرار. وبذلك تصبح الحرية هي المحرك الذي ينقل السلوك من دائرة الغريزة إلى فضاء الاختيار المسؤول، مايجعل الإنسان يصنع ذاته. أو هي إنها القوة التي تمنح الفعل الإنساني معناه الأخلاقي، حيث يمارسها الجميع في تفاصيل حياتهم اليومية كيقين لا يقبل الشك" (عمرو شريف،2018،ص179-180) .

ويعرف كانط الإرادة الحرة انها هي التي لا تخضع لأي سلطة خارجية واستقلالها هو الخاصية التي تجعل منها قانونا لنفسها بغض النظر عن جميع موضوعات الفعل الإرادي ومبدأ استقلال الإرادة، وهو أن نختار دائما بحيث تكون مسلمات اختيارنا متضمنة في الوقت نفسه قوانين كلية في فعل الإرادة نفسه.(كانط ايمانويل،1965،ص61).

ب/الإرادة الخيرة

يراها كانط أنها هي الشيء الوحيد الذي يمكن اعتباره خيراً على نحو مطلق. فحتى الذكاء والشجاعة والمواهب الطبيعية يمكن أن تُستخدم في الشر، فقد يلتَذُّ مجرٌم بجريمته، وقد

ينفق غنٌّ ي ثروته في الموبقات، لكن الإرادة الخيِّرة تفعل الصواب لذاته، لا بدافع المنفعة أو الرغبة؛ فالإرادة الخيِّرة عند كانط لا تكتسب قيمتها من النتائج التي تحقِّقها (الشيخ علي كريم،2025، د ص)

حيث الارادة الخيرة باعتبارها الجوهر الأخيِّر والوحيد الذي يمتلك قيمة ذاتية ثابتة في فلسفة إيمانويل كانط، فهي ليست وسيلة لتحقيق غاية، بل هي غاية في ذاتها. وأن الصفات الإنسانية الأخرى، مثل الذكاء أو الشجاعة، هي مجرد أدوات محايدة، فإذا توفرت لدى شخص شرير، جعلته أكثر قدرة على الأذى، مما يعني أن قيمتها مشروطة بطريقة استخدامها. أما الإرادة الخيرة، فهي لا ترتبط بالنجاح في تحقيق الأهداف أو بالمنافع المادية أو حتى بالمشاعر اللحظية، بل تستمد نبلها من الواجب وحده. فالفعل الأخلاقي الحقيقي عند كانط هو الذي ينبع من نية صادقة للقيام بالصواب لأن العقل يملي ذلك، حتى لو لم يؤ ِد هذا الفعل إلى نتائج سعيدة أو مكاسب شخصية، فبريق الإرادة الخيرة يظل ساطعاً بفضل نيتها وحدها، بعيداً عن حسابات الربح والخسارة أو تقلبات الرغبات البشرية.

وتعرف ايضا

الإرادة الخيرة هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يعد خيرا في ذاته لأنها لا تستمد خيراتها من المقاصد التي تحققها أو الغايات التي تعمل من اجلها إلا من باطن ذاتها باعتبارها الشرط الضروري الكاف لكل عمل أخلاقي (مصطفى عبده ،1998،ص62)

4/تعريف الاستقلال الذاتي

هو مفهوم فلسفي يرى أن الذات المستقلة ليست معطى مجردا أو كياناً منعزلا، بل هي ذات علائقية تتشكل وتتعزز من خلال الروابط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية (بنعبد العالي عبد السلام، د س، ص41)

وهو ما يعني أن الاستقلال الذاتي ليس مجرد عزلة للفرد، أو قدرة نابعة من فراغ، بل هو نتيجة للتفاعل المستمر مع المحيط، فالإنسان لا يبني استقلاليته وحده، بل تتشكل هويته وقدرته على اتخاذ القرار من خلال الشبكة الاجتماعية والظروف السياسية والاقتصادية التي يعيش فيها. وبذلك، لا تكون الذات المستقلة حقيقة ثابتة تولد مع الإنسان، بل هي حالة علائقية تنمو وتتقوى بفضل الروابط مع الآخرين والمؤسسات، مما يعني أن حرية الفرد واستقلاله مرتبطان طردياً بمدى جودة ودعم المجتمع والنظام الذي ينتمي إليه. يشير مفهوم الاستقلال الذاتي عند كانط إلى "استقلال الإرادة"، ويتمثل في قدرة الفرد على الحكم الذاتي من خلال اتخاذ قرارات وأفعال مستنيرة أخلاقياً، نابعة من الحرية الفردية والقدرة الداخلية على التمييز بين ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي، بعيداً عن العقوبات المفروضة من الدولة، مما يغرس شعوراً بالواجب تجاه التصرف الأخلاقي.(دي فالكو، هامبتون، 2025، ص48)

يعني أن الاستقلال الذاتي عند كانط أن الإنسان كائن حر لا يحركه الخوف من القانون أو ضغط المجتمع فحسب، بل تحركه إرادته الخاصة التي تلتزم بمبادئ أخلاقية نابعة من داخله. فبدل أن يكون الفرد مجرد تابع لتعليمات خارجية، يصبح هو المشّرع لنفسه، حيث يمتلك القدرة العقلية على التمييز بين الصواب والخطأ، ويتخذ قراراته بناءً على قناعته بما هو واجب أخلاقي، مما يجعل الفعل نابعاً من الحرية والوعي لا من الإجبار.

5/تعريف العقل العملي

"العقل العملي باصطلاح المناطقة هو ما يعبر عنه بالحسن والقبح عند المتكلمين، والمعبر عنه بالخير والشر عند الفلاسفة، والمعبر عنه بالفضيلة والرذيلة في اصطلاح علماء الأخلاق" (الزروقي عبد المجيد،2017،د ص)

ويقصد بهذا أن العقل العملي هو المحرك الأساسي للسلوك الإنساني، فهو القوة التي تدرك ما ينبغي فعله، وما لا ينبغي فعله، لكّن المصطلحات تختلف باختلاف النظارة التي نرتديها. فحين يتحدث المناطقة عنه، فهم يقصدون تلك القوة التي تحكم على الأفعال، وهو تماماً ما يقصده علماء الكلام اي المتكلمون حين يبحثون في الحسن والقبح، أي هل هذا الفعل في ذاته جميل ويستحق المدح، أم قبيح ويستحق الذم؟ أما الفلاسفة فيميلون للشمولية ويسمون ثمرة هذا العقل خيرا أو شراً باعتبارهما غايات يسعى الإنسان لتحقيقها أو تجنبها لنيل السعادة. وفي نهاية المطاف، يأتي علماء الأخلاق ليصبغوا هذا المفهوم بصبغة تربوية

وسلوكية، فيصفون نتاج العقل العملي بالفضيلة إذا استقام والرذيلة إذا انحرف. باختصار، نحن أمام حقيقة واحدة وهي قدرة الإنسان على التمييز القيمي، لكّن كل علم اختار الكلمة التي تناسب منهجه وميدان بحثه .

ويعرف أيضا هو قوة معدة نحو العمل، ووجهها البدن، وبها يميز بين ما ينبغي أن يفعل وما لا ينبغي، وما يحسن وما يقبح من الأمور، ويستكمل في الناس بالتجارب والعادات (رواء محمود،2006ص 89) حيث يُبرز هذا الجانب التطبيقي الصرف للعقل، فهو ليس مجرد مخزن للمعلومات المجردة، بل هو محرك موجه بالأساس نحو الجسد والواقع الخارجي لتحويل الفكر إلى حركة وفعل. وظيفة هذا العقل الجوهرية هي العمل بمثابة "ميزان قيمي يفرز الأفعال اليومية إلى ما يجب الإقدام عليه وما يجب تجنبه، وما يليق بالإنسان الحسن وما يشينه القبيح. والمثير للاهتمام هنا هو أن هذا العقل ليس فطريا بالكامل أو جامدا، بل هو كيان ينمو ويتطور؛ فهو يستمد قوته ونضجه من التجارب الحياتية المتراكمة ومن العادات التي يصقلها المجتمع والبيئة. وبذلك، يصبح العقل العملي هو الأداة التي تمنح الإنسان الحكمة في التصرف، محولا الأفكار من مجرد نظريات في الذهن إلى سلوك أخلاقي واجتماعي يتسم بالوعي والمسؤولية.

6/تعريف حقوق الانسان

لقد عرف الدكتور عمر سعد الله حقوق الإنسان على أنها: " مجموعة من المصالح المقررة للأفراد والشعوب والجماعات في الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها العديد من دول العالم ، كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بالإضافة إلى البرتوكولات والاتفاقيات الأخرى الخاصة بمنع التعذيب والتمييز العنصري وانتهاك حقوق المرأة والطفل" "(بوكحيل حكيمة، محاضرة جامعة سوق اهراس)

يؤكد في هذا على الصبغة القانونية والدولية لحقوق الإنسان، معتبرا إياها مصالح محمية بموجب المواثيق العالمية التي صادقت عليها الدول. فهي ليست مجرد أفكار مجردة، بل هي حقوق ملزمة تشمل الأفراد والشعوب على حد سواء، وتتنوع مجالاتها بين الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. كما يشدد التعريف على الدور الحمائي لهذه الاتفاقيات في مواجهة الانتهاكات الجسيمة مثل التعذيب والتمييز العنصري وضمان حقوق الفئات المستضعفة.

7/تعريف فلسفة القانون

فلسفة القانون وثيقة الصلة بالفلسفة العامة، ولأن هذه الأخيرة هي علم الأصول أو الكليات المتعلقة بالكون بأكمله فقد أمكن القول أن فلسفة القانون هي علم الكليات المتعلقة بالقانون

أي علم أصول القانون وأسسه العامة، أو علم الأصول المشتركة بين جميع المنظمات القانونية (مرقس سليمان،1998ص 5) وهذا يؤكد أن فلسفة القانون ليست مجرد فرع تقني منعزل، بل هي امتداد للفلسفة الأم التي تبحث في جذور الوجود، فإذا كانت الفلسفة العامة تدرس كليات الكون، فإن فلسفة القانون تدرس كليات الحق والعدالة. هي العلم الذي لا يتوقف عند نصوص القانون الجامدة، بل يغوص في "أصوله" ليبحث عن الأسس العقلية والأخلاقية التي تمنحه الشرعية، محاولاً استخراج القواعد المشتركة التي تجمع بين الأنظمة القانونية المختلفة رغم تباعدها الجغرافي أو الزماني. وبذلك، تصبح مهمة الفيلسوف القانوني هي الإجابة عن الأسئلة الكبرى: لماذا نطيع القانون؟ وما هو جوهر العدالة البعيد عن الشكليات؟ وكيف نربط بين القاعدة القانونية وبين القيم الإنسانية الثابتة.

ويرى بعض العلماء أن فلسفة القانون تشمل أيضا دراسة مناهج الفكر القانوني أي دراسة أساليب الفكر القانوني كالتعريفات والنظريات القانونية لتحديد طبيعتها ودور المنطق فيها، ويضيف آخرون إلى ذلك دراسة القانون كظاهرة تاريخية واجتماعية عامة أي دراسة نشوء القانون والعوامل الاجتماعية المختلفة التي تؤثر فيه وفي تطوره (مرقس سليمان،1998ص 119)ويشير هذا إلى أن فلسفة القانون ليست مجرد تأملات نظرية، بل عكس ذلك هي أداة تحليلية وتاريخية في نفس الوقت. فمن جهة هي تدرس هندسة التفكير القانوني، ومن جهة أخرى تدرس القانون كونه كائن اجتماعي يولد ويتطور. مرورا بتأثيره بالظروف التاريخية

والتحولات المجتمعية. واختصار هذا أنها هي العلم الذي يفسر كيف يفكر القانوني، وطريقة صنع المجتمع لقوانينه.

8/مبدأ الغاية لا الوسيلة

يُعرف مبدأ الغاية لا الوسيلة عند كانط بأنه قاعدة أخلاقية توجب معاملة الكائن العاقل كقيمة مطلقة في ذاته، وليس مجرد أداة لتحقيق مآرب شخصية. فوفقاً للنص، يجب على الإنسان احترام الإنسانية في شخصه وفي الآخرين دائماً كهدف أسمى، رافضاً اختزال البشر في أدوار نفعية أو استغلالهم كوسائل عابرة لقضاء الحاجات(كرميوسف2018،ص282) ويقوم هذا المبدأ على أن الإنسان هو ليس شيء مسخر لخدمة أشياء أخرى، بل هو الذي يجسد القيمة الخلقية. فلو نرى في الماديات كمثال حي، نجد أن القلم هو لهدف الكتابة، والمال هو للمعاملات الشرائية والبيع. وهما مجرد مواد تنتهي قيمتها عند انتهاء منفعتها فقط. لكن الإنسان وكونه العاقل والواعي، فرجاحة عقله تثمر في منحه عقلا عمليا، يزوده بكرامة متأصلة. وهذه الأخير تجعله يسمو فوق كل منفعة ومصلحة.

ومعنى معاملة الآخر كغاية تعني احترام قدرته على الاختيار الحر، والخداع سبيل لهدم هذه الحرية، أي لبخداع في المعاملة قصد نيل مصلحة. كون الحرية تضيع في قيام المصالح الشخصية. وجعل الآخر مقر بلوغ غاية هو منافي للحرية. وهذا هو جوهر اللأخلاقية عند كانط. ثم تتوسع الرؤية أكثر، لتشمل علاقة الإنسان مع نفسه، ومنه يرفض كانط الاختزال

الوجود الفردي في ارضاء غرائزه ورغباته العابرة. مايعني معاملة الإنسانية في نفسه كوسيلة للرغبة اللحظية. وبدلا من هذا وجب أن ينظر لنفسه مشروعا، تقيم فيه الاخلاق باستمرار. وسعيا منه لتطوير ملكات العقل والروح بصفته غاية. وفي هذا تتحول مباديء المجتمع من نظام الغابة، والمصالح المتصادمة. إلى مملكة غايات، حيث يعترف فيها بالآخر ويمجد. وهذا مايميز الأخلاق بالإلتزام الأخلاقي، ويجعله نابعا من عمق التقدير للقيمة الإنسانية المشتركة. على عكس الخوف من العقاب أو الجشع في الجزاء.

ثانيًا: التطور الكرونولوجي لفكرة الأخلاق وصولًا عند كانط

يُعدّ موضوع الأخلاق من أهم القضايا التي شغلت الفكر الفلسفي منذ العصور القديمة، إذ سعى الفلاسفة إلى البحث في طبيعة الخير والشر والأسس التي ينبغي أن يقوم عليها السلوك الإنساني. وقد عرفت فكرة الأخلاق تطورًا كرونولوجيًا عبر مختلف المراحل التاريخية، فتغيّرت تصوراتها بتغيّر المرجعيات الفكرية والفلسفية لكل عصر؛ ففي الفلسفة اليونانية ارتبطت الأخلاق بالفضيلة والسعادة، بينما اتخذت في العصور الوسطى طابعًا دينيًا قائمًا على التعاليم الروحية، ثم أصبحت في العصر الحديث أكثر ارتباطًا بالعقل والحرية الإنسانية.

وفي هذا السياق، برز إيمانويل كانط بوصفه أحد أبرز الفلاسفة الذين أحدثوا تحولًا في الفكر الأخلاقي، من خلال تأسيسه لأخلاق تقوم على الواجب والعقل واحترام القانون الأخلاقي. ومن هذا المنطلق، سنحاول تتبع التطور الكرونولوجي لفكرة الأخلاق وصولًا إلى التصور الأخلاقي عند كانط.

1- التطور التاريخي للأخلاق في العصور القديمة (أرسطو)

تُعتبر رحلة الأخلاق في الفكر الإنساني مسيرة طويلة تعكس رغبة الإنسان الدائمة في فهم معنى الخير والعدالة وكيفية العيش مع الآخرين. وقد بدأت هذه الرحلة مع التساؤلات الأولى للإنسان حول الطبيعة والوجود، لكنها تبلورت بشكل منهجي وعميق في بلاد اليونان، حيث وضع الفلاسفة الأسس الأولى للتفكير الأخلاقي المنظم، وكان أرسطو من أبرز من أسهموا في بناء نظرية أخلاقية متكاملة تقوم على الفضيلة والسعي نحو السعادة باعتبارها الغاية القصوى للإنسان.

في نظرتنا للأخلاق عند أرسطو، نجد أنه ربطها ربطا وثيقا بالفضيلة والسعادة. أي أن الأخلاق متضكمنة على فضيلة تحقق سعادة من وراءها. فهي عنده ليست قوانين وفقط، بل هي فن وأسلوب عيش. ويمكن ان ننظر أنه كان يرى أن الإنسان الفاضل هو من يختار بين طرفين متناقضين. إذن من هذه النظرة ينبغي أن لايكون جبانا، ولا يكون متهورا إلى حد كبير. مايعني الوسطية والاعتدال. والأهم من كل هذا أن يكون شجاعا. والأخلاق الارسطية

هي ممارسة يومية. ومنها تبنى شخصية الإنسان. ومنه تصبح متأصلة في الروح، وهدف ذلك هو الوصول إلى حالة التكامل الاجتماعي والنفسي.

ومع مرور القرون وتحول الفكر البشري، وصلنا إلى محطة إيمانويل كانط، الذي أحدث ثورة في هذا المجال. كانط نقل الأخلاق من فكرة البحث عن السعادة الشخصية أو النتائج العملية إلى فكرة**الواجب**. بالنسبة له، الأخلاق تنبع من العقل الخالص ومن احترام القانون الأخلاقي الذي يضعه الإنسان لنفسه.

لقد وضع كانط الإنسان في مركز السيادة الأخلاقية، حيث اعتبر أن الفعل يكون أخلاقيا فقط إذا نبع من إرادة خيرة ومن شعور بالمسؤولية تجاه المبدأ نفسه، وليس خوفا من عقاب أو طمعا في مكافأة. هذا الانتقال من **أخلاق الفضيلة** عند أرسطو إلى **أخلاق الواجب** عند كانط يمثل قفزة كبرى في تقدير قيمة الإنسان ككائن عاقل وحر، يمتلك القدرة على تشريع قوانينه الأخلاقية بمنأى عن الميول والرغبات العابرة.

هذا التطور يعكس كيف انتقل العقل البشري من محاولة فهم الفضيلة كجزء من الطبيعة البشرية، إلى تأسيسها كقاعدة عقلية صارمة تضمن كرامة الفرد وحريته في سياق كوني شامل.

ثالثًا: التحول الكانطي من أخلاق الغاية إلى أخلاق الواجب

إن الانتقال الذي أحدثه إيمانويل كانط في مسار الفلسفة لم يكن مجرد تغيير في وجهات النظر، بل كان زلزالًا فكريًا أعاد ترتيب الأولويات الإنسانية بشكل كامل. فقبل كانط، كان الفلاسفة يبحثون عن أساس الأخلاق في نتائج الأفعال، أي أن السؤال المركزي كان: ماذا سأجني من وراء هذا الفعل؟ سواء تمثلت النتيجة في السعادة الشخصية أو المنفعة العامة أو تحقيق الخير الجماعي.

غير أن كانط أحدث تحولًا جذريًا في هذا التصور، حين أكد أن القيمة الأخلاقية للفعل لا تُقاس بنتائجه أو آثاره، بل بالدافع الذي يحرك الإرادة للقيام به. فالإنسان لا يكتسب قيمته الأخلاقية لأنه يحقق نتائج نافعة، وإنما لأنه يمتلك إرادة حرة وعاقلة قادرة على اختيار الفعل الصحيح لمجرد أنه صحيح، واحترامًا للقانون الأخلاقي الكامن في العقل الإنساني.

ومن هنا انتقل التفكير الأخلاقي من أخلاق الغاية، التي تجعل الخير مرتبطًا بتحقيق السعادة أو المنفعة، إلى أخلاق الواجب التي ترى أن الفعل يكون أخلاقيًا عندما يُؤدَّى بدافع الواجب وحده، بغض النظر عن النتائج المترتبة عليه. فالفرد قد يقوم بالفعل نفسه، لكن قيمته الأخلاقية تختلف باختلاف الدافع؛ إذ إن من يؤدي واجبه طمعًا في منفعة أو خوفًا من عقوبة لا يملك، في نظر كانط، القيمة الأخلاقية نفسها التي يمتلكها من يؤديه احترامًا للقانون الأخلاقي فقط.

وبذلك أصبحت الإرادة الخيرة هي جوهر الأخلاق الكانطية، لأنها وحدها التي تمنح الفعل قيمته الحقيقية. أما السعادة والمنفعة والنتائج فتبقى أمورًا ثانوية لا يمكن أن تؤسس للأخلاق أو تمنحها طابعها الكوني. وقد أدى هذا التحول إلى جعل الإنسان غاية في ذاته، لا وسيلة لتحقيق أغراض الآخرين، وهو ما منح مفهوم الكرامة الإنسانية مكانة مركزية في الفلسفة الأخلاقية الحديثة.

إن أهمية هذا التحول تكمن في أنه حرر الأخلاق من الارتباط بالمصالح والرغبات الفردية، وربطها بالعقل والواجب والحرية. فالأخلاق عند كانط ليست بحثًا عن ما هو نافع، بل التزام بما ينبغي أن يكون، الأمر الذي جعل فلسفته تمثل نقطة انعطاف حاسمة في تاريخ الفكر الأخلاقي، وأسست لنموذج جديد يقوم على الاستقلال الذاتي للإرادة واحترام القانون الأخلاقي بوصفه قانونًا كونيًا صالحًا لجميع البشر.

هذا التحور الجذري جعل من الواجب هو البوصلة الوحيدة. فعندما نقوم بفعل ما لأننا ننتظر منه مكافأة أو نخشى بسببه العقاب، فنحن هنا لا نمارس أخلاقا حقيقية حسب الرؤية الكانطية، بل نمارس نوعا من المقايضة الذكية. الأخلاق الحقيقية تظهر فقط عندما نقوم بالواجب لأنه واجب، حتى لو تعارض ذلك مع رغباتنا أو مصالحنا الشخصية. الإرادة الخيرة إذن هي الجوهر، وهي الشيء الوحيد الذي يمكن اعتباره خيرا بحد ذاته دون قيد أو شرط، لأنها تنبع من داخل الإنسان ومن احترامه العميق للعقل الذي يسكنه.

بهذا المعنى، حرر كانط الإنسان من التبعية للخارج. فلم تعد الأخلاق قوانين تفرضها السلطة أو يمليها المجتمع خوفا من الفضيحة، بل أصبحت تشريعا داخليا يضعه العقل البشري لنفسه. هنا نجد الربط العبقري بين الحرية والواجب، فالإنسان حر ليس لأنه يفعل ما يشاء، بل لأنه يمتلك القدرة على طاعة القانون الأخلاقي الذي وضعه عقله بحرية واستقلال. ومن هنا تنبثق الكرامة الإنسانية، فنحن لسنا مجرد حلقات في سلسلة الطبيعة، بل نحن غايات في ذواتنا، ولا يحق لأي نظام أو فكر أن يعامل الإنسان كمجرد وسيلة لتحقيق أهداف أخرى.

إن هذه الصرامة الكانطية أضفت على الأخلاق طابع الكونية، فهي لا تتغير بتغير الأمزجة أو الظروف التاريخية، بل تظل ثابتة كثبات العقل نفسه. ومن خلال هذا المنظور، أعاد كانط صياغة العلاقة بين الفرد والقانون، وبين الذات والآخرين، مؤسسا لمشروع أخلاقي يقدس الإنسان ويضعه في مكانة سامية تتجاوز كل الاعتبارات المادية الضيقة، مما جعل فلسفته حجر الزاوية لكل تفكير أخلاقي حديث يسعى لصون الحقوق والكرامة البشرية.

1- انتقاد كانط للمذاهب السابقة

يشدد كانط على أن المذاهب الأخلاقية التي سبقته قد أخطأت في فهم الأساس الحقيقي للأخلاق، لأنها ربطت الفعل الأخلاقي بالغاية والنتيجة أكثر من ارتباطه بالواجب ذاته. فالغاية، في نظر تلك المذاهب، هي المحرك الرئيس للفعل الإنساني، غير أن هذه الغايات تختلف باختلاف الأفراد والتصورات؛ فقد تتمثل في السعادة الشخصية، أو اللذة، أو المنفعة العامة، أو تحقيق الكمال الإنساني.

ويرى كانط أن هذا التصور يجعل الأخلاق أخلاقًا مادية وتجريبية، لأنها تقوم على موضوعات خارجية ومتغيرة لا تصلح لأن تكون أساسًا لقانون أخلاقي كلي وشامل. فالغايات تختلف من شخص إلى آخر، وتتغير بتغير الظروف والأهواء والرغبات، مما يجعل الأحكام الأخلاقية نسبية ومتقلبة، ويهدد إمكانية تأسيس أخلاق كونية صالحة لجميع البشر.

ومن هنا جاءت الثورة الكانطية في مجال الأخلاق، إذ رفض جعل القيمة الأخلاقية للفعل مرتبطة بما يحققه من منافع أو نتائج، واعتبر أن الفعل الذي يُؤدَّى من أجل مصلحة أو غاية خارجية يفقد جزءًا كبيرًا من قيمته الأخلاقية، لأنه يتحول إلى وسيلة لتحقيق هدف معين، لا إلى غاية في ذاته. فالأخلاق الحقيقية لا تقوم على الحسابات النفعية أو المصالح الذاتية، بل على احترام الواجب والقانون الأخلاقي.

فالاتجاهات الأخلاقية السابقة لعصر كانط كانت تبحث عن مشروعية الفعل خارج الفعل نفسه، أي في النتائج المترتبة عليه. وقد تجسد ذلك بوضوح في المذهب الأبيقوري الذي ربط الخير باللذة وتجنب الألم، فاعتبر أن الفعل يكون خيرًا إذا حقق السعادة أو المتعة، وشرًا إذا أدى إلى المعاناة أو الألم. غير أن كانط يرى أن اللذة والسعادة معايير ذاتية تختلف من فرد إلى آخر، وبالتالي لا يمكن أن تشكل أساسًا لقانون أخلاقي عام.

كما وجّه كانط نقدًا حادًا للاتجاه النفعي الذي جعل معيار الأخلاق هو المنفعة وتحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة لأكبر عدد من الناس. فبحسب هذا التصور تصبح القيمة الأخلاقية مرتبطة بالنتائج فقط، ويتحول الإنسان إلى وسيلة لتحقيق منفعة جماعية أو مصلحة عامة. ويرى كانط أن هذا الأمر يمثل مساسًا بكرامة الإنسان، لأن الإنسان يجب أن يُعامل دائمًا بوصفه غاية في ذاته، لا مجرد أداة لتحقيق أهداف الآخرين.

كذلك انتقد الأخلاق التي تقوم على فكرة الجزاء والثواب أو الخوف من العقاب، لأنها تجعل الفعل الأخلاقي خاضعًا لدوافع خارجية. فالإنسان الذي يفعل الخير طمعًا في المكافأة أو خوفًا من العقوبة لا يفعل الخير لذاته، وإنما يستخدمه وسيلة للوصول إلى غاية أخرى، وهو ما يتعارض مع الاستقلال الذاتي للإرادة الذي يشكل جوهر الأخلاق الكانطية.

وخلاصة القول إن كانط رفض جميع التصورات الأخلاقية التي تجعل الفعل الأخلاقي مشروطًا بنتيجة أو منفعة أو مصلحة معينة، لأن ذلك يفقده طابعه الكوني ويجعله تابعًا

للرغبات والظروف المتغيرة. ومن هنا دعا إلى تأسيس أخلاق قائمة على الواجب وحده، حيث يكون الفعل صحيحًا لأنه واجب، لا لأنه يحقق منفعة أو يجلب سعادة أو يدفع ضررًا..

2 أصالة الإرادة الخيرة وجوهر الواجب كالتزام ذاتي

إن كانط حينما هدم الغائية المادية، هاهو ينتقل بنا إلى جزء الكمال في الأخلاق بعد عدم التصريح في احقية الغاية لتكون أخلاقا وقانونا عاما يشمل الأخلاق البشرية، هاهو يقول لنا إن الأخلاق يجب أن تبنى على جوهر ثابت ومتغير متعلق بثبوت أو تغير الإرادات. فالفعل والقينة الخلقية بارتباطها بالإرادة الخيرة تجعل من القيمة الخلقية بعيدة البعد عن المصلحة والمنفعة وهي منبع تحقيق السعادة. "وهكذا يبدو أن الإرادة الخيرة هي الشرط الذي لا غنى عنه لكي يكون الإنسان خليقاً بالسعادة" (كانط، 2002،ص38)، وهي القوة الوحيدة في العالم التي يمكن وصفها بكونها خير مطلق دون أدنى تحفظ، فحينما يتحول الذكاء أو الشجاعة او السلطة كأدوات للقمع والشر، تبقى الإرادة الخيرةمتعالية بقيمتها الكاملة حتى وإن كانت الظروف عكس تحقيقها للنتائج المأمولة، وتبقى مشعة في ذاتها لأن قيمة الفعل مرتبطة بالنوايا الصادقة، لا فيما يمكن ان ننجزه في الواقع، ومدام النية الصادقة هي اول الفعل والقيمة فإنه أمر خلقي جليل منزه عن الرغبات والأهواء. ونلمس قسمة الارادة في قوله "إن الإرادة الخيرة لا تكون خيرة بما تحدثه من أثر أو بما تحرزه من نجاح، لا ولا

بصلاحيتها للوصول إلى هذا الهدف أو ذاك، بل إنها تكون كذلك عن طريق فعل الإرادة وحده؛ أعني أنها خيرة في ذاتها وأنها، إذا نظر إليها في ذاتها") كانط، 2002،ص39،40).

ومن هنا يخوض بنا كانط إلى مفهوم الواجب كحجر الأساس في هذا التحول، فالفعل الأخلاقي الكانطي عند كانط لا يمثل قيمته إلا إذا كانت النية والإرادة خالصة في كونه واجبا لا بمقتضى المصلحة والغاية، فيقول "هي أخلاق تقوم على تطبيق الواجب المطلق وبدافع وحيد هو احترام هذا الواجب بمعزل عن أي دافع آخر أو عن أي مصلحة أو لذة تؤدي إلى اللا أخلاقية (روني ايلي الفا، 1984،ص249) وللتوضيح أكثر في واقعنا المعاش تجاه القوانين، فالشخص الذي يحترم قانون المرور أو الذي يحرص على النظافة البيئية هو يحترمها فقط لأنها واجب وليس خوفا من العقوبة او من توبيخ الغير ونظرتهم له، فالواجب لأجل انه واجب هنا تكمن قيمة الفعل الأخلاقي الكانطي، كونه يصدر عن قناعة داخلية وإرادة بأن احترام للنظام العام هو واجب في ذاته، وأن نظافة البيئة او الحفاظ على الأرواح في الطريق هي مقتضيات يمليها العقل السليم خارج الرقابة الخارجية.

هذا التمييز الدقيقة مايجعل من الواجب تحررا لا قيدا، فعندما احترم القانون فإني احترمه كوني كائن عاقل، أنا لا أكون خاضعا لأهواء الآخرين، او لتهديدات السلطة، بل خاضعا لقانوني الخاص الذي شرعته لنفسي. وبهذا المعنى الأخلاق هي العمل من اجل المبدأ

وليس من اجل المصلحة حيث يتجاوز الأنسان الفطريات التي بني عليها ليرتقي الى درجة الانسانية التي لاترتبط ارتباط النتائج مهما كانت.

3_الأمر المطلق والتحول نحو الكونية الأخلاقية

يقول كانط في كتاب ميثافزيقا الأخلاق "يقول الأمر الأخلاقي المطلق: افعل الفعل بحيث يمكن المسلمة سلوكك أن تصبح مبدأ تشريع عام أو بعبارة أدق : بحيث تريد لها أن تصبح قانوناً عاماً لجميع الناس. كما يقول في صيغة أخرى : افعل الفعل بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي شخص كل إنسان سواك باعتبارها دائماً وفي الوقت نفسه غاية في ذاتها، ولا تعاملها أبداً كما لو كانت مجرد وسيلة" (كانط، 2002،ص11)

يأتي الامر المطلق ليعيد سيادة الإنسان بصيغة جازمة كقولنا أفعل كذا لأنه هو الفعل الصحيح وفي هذا تجاوز للشرطية والغاية والمصلحة وتجاوز إذا الشرطية كونها تسلب الفعل نزاهته الأخلاقية.

هنا التحول ليس مجرد تغيير في قواعد السلوك بل هو يعد ثورة على الأنانية التي تغلب على أفعالنا فالأمر المطلق يحيلنا ان نتصرف دائما وفق قاعدة يمكننا تحويلها في الوقت نفسه إلى قانون أخلاقي عام وشامل لكل البشر، فمثلا عند اقراري الصدق أنا لا أبتغي من هذا الإقرار بلوغ مصلحة أو كسب ثقة فلان، بل اضعه لأنني أشرع مشرعا كونيا، فالصدق ضرورة هامة لاستقامة العقل والوحود البشري، وهنا يكمن التحول الكانطي الحقيقي، وهو أن

يتحول الانسان من كائن يبحث عن المنفعة إلى مشرع كوني يضع في ميزانه كرامة الناس جميعا.

وفي النهاية هذا التحول الأخلاقي هو الذي يجنب التشيئة الانسانية، فالقاعدة الكانطية الذهبية تملي علينا معاملة الناس والانسانية في شخصنا الخاص وفي الاخرين كغاية في ذاتها وهنا نتهرب من المعاملة كوسيلة. هنا الأمر المطلق يخرجنا من ضيق المصالح الفردية التي تؤدي بنا الى الاستغلال، لنعيش في مملكة الغايات حيث يسود الاحترام وصون الكرامة الانسانية الاصيلة، وهنا يكون القانون الاخلاقي واجبا وصرخة حرية لا قيد في وجه الضروريات المادية والميول. وهنا تسير بنا الحرية نحو المعقولات العقلية عند كانط وهي المشرع للفعل وهي من تجعل من الأمر المطلق ممكنا فيقول كانط في هذا "فليست الحرية إلا هذا الخضوع الإرادي للقوانين، أو التحديد الذاتي Selbstbestimmung على حد تعبير كانت. والإنسان حر بقدر ما يخضع للقانون الذي يضعه هو نفسه لنفسه. ومن ثم كانت فكرة الحرية التي أستمدها من العقل والتي تجعلني عضواً في العالم المعقول هي الشرط الوحيد الذي يجعل الأمر الأخلاقي المطلق ممكناً" (كانط، 2002،ص12)

الفصل الثاني

القراءات النقدية لنظرية الواجب الأخلاقي عند كانط

الفصل الثاني:القراءات النقدية لنظرية الواجب الأخلاقي عند كانط

في هذا المبحث تُطرح أهم القراءات النقدية التي وُجّهت إلى نظرية الواجب الأخلاقي عند إيمانويل كانط، باعتبارها واحدة من أكثر النظريات تأثيرًا وإثارة للجدل في تاريخ الفلسفة الأخلاقية. فقد حاول كانط تأسيس الأخلاق على مبدأ العقل الخالص والواجب الكوني، غير أن هذا التصور لم يسلم من الانتقادات، خاصة من تيارات فلسفية لاحقة حاولت إعادة النظر في أسس الفعل الأخلاقي وحدوده.

يأتي في مقدمة هذه القراءات النقد النفعي، الذي يرى أن الأخلاق لا يمكن أن تُبنى على الواجب العقلي المجرد فقط، بل يجب أن تُقاس بنتائج الأفعال وما تؤول إليه من آثار واقعية على حياة الإنسان والمجتمع. فحسب هذا الاتجاه، لا قيمة لفعل أخلاقي إذا لم يحقق منفعة أو سعادة أو يقلل من المعاناة. لذلك يعتبر النقاد النفعيون أن الأخلاق الكانطية تميل إلى المثالية والتجريد، لأنها تفصل بين الفعل ونتائجه، وتركز فقط على النية والواجب، دون مراعاة ما يترتب عن الفعل في الواقع العملي. وبذلك، تُتهم هذه الأخلاق بأنها غير واقعية في بعض الحالات، لأنها قد تُلزم الإنسان بفعل واجب حتى وإن كانت نتائجه سلبية أو غير مفيدة.

أما النقد الوجودي، فينطلق من زاوية مختلفة، حيث يركز على فكرة الحرية الفردية والتجربة المعيشة للإنسان. فحسب هذا الاتجاه، فإن جعل الأخلاق قائمة على قواعد عقلية عامة

وثابتة، كما هو الحال عند كانط، يؤدي إلى تقييد حرية الفرد وإغفال خصوصية وضعه الإنساني وظروفه الوجودية. فالأخلاق، في نظر الفلسفة الوجودية، ليست منظومة من القوانين الجاهزة والمطلقة، بل هي تجربة شخصية يعيشها الإنسان ويختارها بحرية، في سياق وجوده الفعلي ومعاناته وتجاربه الخاصة. وبالتالي، فإن اختزال الأخلاق في أوامر عقلية كونية يُنظر إليه على أنه إلغاء لبعد الحرية والذاتية في الفعل الأخلاقي.

وانطلاقًا من هذين الاتجاهين النقديين، يتضح أن نظرية الواجب الكانطية، رغم قوتها في تأسيس أخلاق عقلانية كونية، تبقى محل نقاش فلسفي واسع حول مدى قدرتها على استيعاب الواقع الإنساني بكل تعقيداته، بين ما هو عقلي كلي وما هو واقعي وتجريبي ووجودي.

أولا: النقد النفعي لنظرية الواجب الأخلاقي عند كانط

لا يمكن فهم عمق النقد الذي وجهه جون ستيوارت ميل لايمانويل كانط الا اذا ادركنا اننا امام تصورين مختلفين تماما للاخلاق. فكانط يرى ان الاخلاق تقوم على قانون عقلي صارم يصدر عن الواجب، بينما يرى ميل ان الاخلاق يجب ان ترتبط بحياة الناس ومعاناتهم وسعادتهم. ومن هنا اعتبر ميل ان فلسفة كانط، رغم ما فيها من سمو ونبل، قد ذهبت بعيدا في التجريد حتى كادت تبتعد عن الانسان الواقعي الذي وضعت الاخلاق من اجله.

1_نقد فكرة الواجب المجرد وضرورة ربط الاخلاق بالانسان

ينطلق ميل في نقده من رفض فكرة **الواجب من أجل الواجب**. فهو يرى ان كانط جعل من الواجب غاية في حد ذاته، بينما يفترض ان يكون الفعل الاخلاقي وسيلة لتحقيق غاية اكبر تتمثل في سعادة الانسان وتقليل الالم والمعاناة.

ويؤكد ميل ان اي نظرية اخلاقية لا تجعل السعادة الانسانية معيارا للحكم على الافعال ستبقى نظرية جافة وغير قادرة على مواكبة تعقيدات الحياة الواقعية. فالاخلاق عنده ليست مجموعة اوامر صارمة تثقل كاهل الانسان، بل هي وسيلة لتحقيق الخير العام وتحسين حياة الافراد.

ومن هنا ينتقد ميل فكرة التضحية التي يمجدها كانط اذا كانت نابعة من الواجب فقط. فالتضحية بالنفس لا تكون ذات قيمة في المنظور النفعي الا اذا ترتب عنها تحقيق منفعة حقيقية او زيادة في السعادة العامة. لذلك فالشخص الذي يضحي بنفسه دون ان يحقق اي فائدة للناس لا يعد بطلا في نظر ميل، بل شخصا اهدر حياته دون جدوى.

وعليه يرى ميل ان الاخلاق ينبغي ان تساعد الانسان على النمو والازدهار، لا ان تتحول الى عبء ثقيل يخنق حياته باسم الواجب المجرد.(جون ستيوارت ميل، 2012، ص 43).

2_نقد الامر المطلق واعتبار النفعية اساسه الخفي

يواصل ميل نقده بالتوجه الى مفهوم "الامر المطلق" عند كانط، وهو المبدأ الذي يقوم على فكرة: "اعمل بحيث يمكن لمبدأ فعلك ان يصبح قانونا عاما".

ويتساءل ميل هنا: لماذا يرفض الانسان تعميم افعال مثل السرقة او الغدر؟

يرى كانط ان السبب يعود الى وجود تناقض عقلي يجعل هذه الافعال غير قابلة للتعميم، لكن ميل يعتقد ان السبب الحقيقي ليس عقليا خالصا، بل مرتبط بالنتائج التي ستترتب عن تعميم هذه الافعال.فالناس يرفضون السرقة والغدر لان انتشارها سيؤدي الى انهيار الثقة والامن داخل المجتمع، وبالتالي الى زيادة الاضرار والمعاناة. ومن هنا يرى ميل ان كانط يعتمد بصورة غير مباشرة على فكرة المنفعة حتى وهو يحاول الابتعاد عنها.وبهذا المعنى يعتبر ميل ان كانط "نفعي دون ان يشعر"، لان تعميم القاعدة الاخلاقية لا يمكن فصله عن النظر في النتائج التي ستعود على المجتمع. فالعقل لا يشرع قانونا يؤدي الى فساد الحياة وتعاسة الناس.(جون ستيوارت ميل، 2012، ص 20).

3_النية والنتيجة بين الاخلاق والقانون

من اهم نقاط الاختلاف بين كانط وميل مسألة الحكم على الفعل الاخلاقي: هل تكون قيمته في النية ام في النتيجة؟

يرى كانط ان القيمة الحقيقية للفعل تكمن في الارادة الخيرة والنية الصادقة، حتى لو لم يحقق الفعل نتائج ناجحة. اما ميل فيرى ان التركيز على النية وحدها يجعل الاخلاق مسألة ذاتية يصعب قياسها.فالمجتمع والقانون لا يستطيعان الدخول الى نوايا الناس، بل يحكمان على الاثار الواقعية للافعال. ولذلك يعطي ميل الاولوية للنتائج وما تحققه من منفعة او ضرر.ويضرب مثالا بالشخص الذي ينقذ غريقا، فالفعل في المنظور النفعي يعد فعلا خيرا لانه انقذ حياة انسان، بغض النظر عن الدافع الحقيقي وراءه، سواء كان واجبا اخلاقيا او رغبة في الشهرة او طمعا في مكافأة.ومن هنا يرى ميل ان ربط الاخلاق بالنتائج يجعلها اكثر واقعية وموضوعية، كما يجعلها صالحة لبناء قوانين اجتماعية ومدنية تهدف الى حماية الناس وتحقيق المصلحة العامة(جون ستيوارت ميل، 2012، ص 44).

4_العدالة بين العقل المجرد وتحقيق الامن الاجتماعي

يتناول ميل كذلك مفهوم العدالة، وهو من اهم المفاهيم المرتبطة بفلسفة القانون. فهو يرفض تفسير كانط للعدالة باعتبارها قانونا عقليا مطلقا سابقا على التجربة.ويرى ميل ان الشعور بالعدالة نشأ اساسا من حاجة الانسان الى الامن والاستقرار داخل المجتمع. فالناس يعتبرون الظلم امرا خطيرا لانه يهدد حقوقهم ويزعزع الثقة بينهم.ولهذا يعرف ميل العدالة بانها مجموعة من القواعد الاخلاقية التي ترتبط مباشرة بحماية رفاه الانسان وضمان امنه. فالحقوق لا تحظى بالحماية لانها مجرد مبادئ عقلية، بل لان احترامها ضروري لاستقرار

المجتمع وتحقيق السعادة العامة.فاذا غابت حماية الحقوق وفقد الانسان الشعور بالامان، استحال قيام مجتمع مستقر تسوده السعادة. ومن هنا تصبح العدالة عند ميل فكرة عملية وحية تهدف الى حماية الافراد من الاذى والمعاناة.وعليه يرى ميل ان العدالة الكانطية تبدو مجردة وباردة، بينما العدالة النفعية اكثر مرونة وقربا من الواقع الانساني(جون ستيوارت ميل، 2012، ص 105).

5_مرونة الاخلاق في مقابل صرامة المبادئ الكانطية

يختم ميل نقده بالاشارة الى ان الحياة الانسانية مليئة بالمواقف المعقدة والاستثنائية التي يصعب حلها بواسطة مبادئ ثابتة وصارمة.فقد يحدث تعارض بين واجبين اخلاقيين، مثل قول الحقيقة من جهة وحماية حياة انسان من جهة اخرى. وفي هذه الحالات يتمسك كانط بالمبدأ الاخلاقي بشكل مطلق، حتى لو ترتبت عن ذلك نتائج خطيرة.

اما ميل فيرى ان الحكم الاخلاقي يجب ان يعتمد على النتائج النهائية للفعل. فاذا كان خرق قاعدة اخلاقية معينة سيمنع ضررا كبيرا او يحقق منفعة عامة اكبر، فان الواجب الحقيقي هو اختيار النتيجة التي تحقق الخير الاكثر.وبذلك يمنح ميل للاخلاق طابعا انسانيا ومرنا، ويجعل القواعد الاخلاقية والقانونية وسائل لخدمة الانسان وتحقيق مصلحته، لا غايات جامدة يضحي الانسان من اجلها. (جون ستيوارت ميل، 2012، ص 112).

ثانيًا: النقد الوجودي لنظرية الواجب الأخلاقي عند كانط

رغم القوة المنطقية التي تتمتع بها أخلاق الواجب عند كانط، إلا أن الفلاسفة الوجوديين، وعلى رأسهم جان بول سارتر، رأوا فيها نوعًا من التعالي الذي قد يغترب عن حقيقة الإنسان. فبينما أراد كانط أن يحول الأخلاق إلى معادلة عقلية صارمة تنطبق على الجميع في كل مكان وزمان، جاء الرد الوجودي ليعيد الاعتبار للذات الإنسانية الوحيدة والفريدة التي تواجه العالم بمفردها.

يرى الوجوديون أن الإنسان ليس آلة لتنفيذ القوانين الكونية، بل هو كائن قُذف به إلى الوجود دون كتيب تعليمات مسبق. بالنسبة لسارتر، الوجود يسبق الماهية، وهذا يعني أن الإنسان يوجد أولا ثم يختار ما سيكون عليه. فإذا كان هناك قانون أخلاقي جاهز وثابت كما ادعى كانط، فإن ذلك سيعني سلب الإنسان أعظم ميزة يمتلكها وهي الحرية المطلقة. الأخلاق الوجودية إذن لا تنبع من الانصياع لواجب مفروض من العقل الكلي، بل تولد في اللحظة التي يختار فيها الإنسان فعله بكل وعي وتحت ثقل المسؤولية الكاملة.

الانتقاد الوجودي لكانط يكمن في أن**الواجب** قد يتحول في الواقع إلى قناع يختبئ خلفه الإنسان ليهرب من قلق الاختيار. فحين أقول إنني فعلت ذلك لأن الواجب يملي علي، فأنا أحاول إلقاء اللحم والدم عن عاتقي وتحويل المسؤولية إلى فكرة مجردة. أما الوجودية فتقول إنك أنت من يقرر ما هو الواجب في كل موقف جديد، ولا يوجد قانون خارجي أو عقلي

يمكنه أن يعفيك من ألم هذه المسؤولية. فالحياة الإنسانية هي سلسلة من المواقف المعقدة التي لا تكفي فيها القواعد الجاهزة، بل تتطلب حضورا حيا للضمير والارادة.

في نهاية المطاف، ينقل الرد الوجودي مركز الأخلاق من "السماء العقلية" لكانط إلىالأرض الواقعية للإنسان. فبدلا من البحث عن الكونية، تبحث الوجودية عن الأصالة. الفعل الأخلاقي ليس هو الفعل الذي يطابق القانون، بل هو الفعل الذي يلتزم به الإنسان بحرية ويتحمل تبعاته أمام نفسه وأمام الإنسانية جمعاء. بهذا، تصبح الأخلاق إبداعا مستمرا لا ينتهي، ومسيرة يخوضها كل فرد بطريقته الخاصة، بعيدا عن أي قوالب جامدة تحاول تأطير الروح الإنسانية المتوثقة نحو الحرية.

1_ نقد صورية الواجب والابتعاد عن الواقع المعيش

يرى سارتر ان المشكلة الاساسية في اخلاق كانط تكمن في طابعها الصوري والمجرد. فكانط اهتم بشكل الفعل الاخلاقي اكثر من اهتمامه بمضمونه الواقعه الحقيقي. المهم عنده هو ان يكون الفعل منسجما مع القانون العقلي العام، لا مع الظروف الانسانية الخاصة التي يعيشها الفرد. ولهذا اعتبر سارتر ان الاخلاق الكانطية تبدو احيانا بعيدة عن الحياة الواقعية وعن تعقيداتها اليومية.

ولكي يوضح ذلك، قدم سارتر المثال الشهير لتلميذه الذي وجد نفسه ممزقا بين خيارين كلاهما يحمل بعدا اخلاقيا. كان عليه ان يختار بين البقاء مع امه المريضة التي لا تملك

سواه، او الالتحاق بالمقاومة للدفاع عن وطنه خلال الحرب. هنا يظهر عجز القانون الكانطي عن تقديم حل واضح، لان كلا الفعلين يمكن تبريره اخلاقيا. فاذا بقي مع امه فهو يعاملها كغاية انسانية، واذا ذهب للمقاومة فهو ايضا يدافع عن انسانية شعبه.

من خلال هذا المثال، يريد سارتر ان يبين ان الانسان لا يجد امامه قواعد جاهزة تحسم اختياراته المصيرية. فالاخلاق ليست وصفة عقلية تطبق آليا، بل هي تجربة مؤلمة يعيشها الفرد وسط القلق والتردد والمسؤولية. ولهذا يرى ان الواجب لا يكون موجودا مسبقا، بل يولد لحظة اتخاذ القرار.(سارتر، 2012، ص 42-44)

2_الوجود يسبق الماهية ورفض القوانين الجاهزة

يقوم تصور كانط للاخلاق على فكرة ان جميع البشر يشتركون في عقل كلي يمكنه ان يحدد ما هو خير وما هو شر. وهذا يعني ضمنيا ان هناك طبيعة انسانية ثابتة يمكن من خلالها استخراج قوانين اخلاقية عامة. لكن سارتر رفض هذا التصور بشكل جذري من خلال مبدئه المعروف: "الوجود يسبق الماهية".

ومعنى ذلك ان الانسان لا يولد حاملا جوهرا ثابتا او طبيعة محددة سلفا، بل يوجد اولا ثم يصنع نفسه من خلال اختياراته وافعاله. وبالتالي لا توجد قوانين اخلاقية قبلية تستطيع ان تفرض عليه ما يجب فعله. فالانسان عند سارتر ليس كائنا يسير وفق تعليمات جاهزة، بل هو مشروع مفتوح يصنع معناه بنفسه.

ومن هنا اعتبر سارتر ان الاعتماد على الواجب المطلق نوع من الهروب من الحرية. فالانسان حين يختبئ وراء القوانين العامة ويحاول ان يبرر افعاله باسم الواجب، فهو في الحقيقة يتهرب من مسؤوليته الشخصية. وهذا ما يسميه سارتر "سوء النية"، اي ان يتظاهر الانسان بانه مجبر على افعال معينة بينما هو في العمق حر في اختيارها.

لذلك لا يجد الانسان واجباته مكتوبة في عقل كوني او ضمير مطلق، بل يخلقها بنفسه من خلال مواقفه واختياراته الحرة. فالحرية ليست امتيازا بسيطا عند سارتر، بل هي عبء ثقيل يفرض على الانسان ان يتحمل مسؤولية ما يصنعه بنفسه.(سارتر، 2012، ص 45-47)

3_ من اخلاق الامتثال الى اخلاق الابداع والالتزام

انتقد سارتر ايضا محاولة كانط جعل الاخلاق شبيهة بالرياضيات او المنطق، بحيث يكفي اتباع قواعد محددة للوصول الى الفعل الصحيح. فهو يرى ان الحياة الانسانية اعقد بكثير من ان تختزل في قوانين ثابتة. ولذلك شبه الاخلاق بالفن اكثر مما شبهها بالعلم.فالفنان حين يرسم لوحة لا يكون امامه قانون جاهز يخبره بما يجب ان يفعله في كل لحظة، بل يبتكر عمله خطوة بعد خطوة. وكذلك الانسان في حياته الاخلاقية، فهو لا يطبق قيما موجودة مسبقا، بل يصنع هذه القيم من خلال التزامه العملي داخل العالم.ومن هنا يتحول الفعل الاخلاقي عند سارتر الى عملية ابداع حقيقية. فالانسان حين يختار موقفا معينا، لا

يختار لنفسه فقط، بل يمنح قيمة لذلك الاختيار ويقترح صورة معينة للانسان وللعالم. ولهذا تصبح الحرية مرتبطة بالالتزام، لا بمجرد الرغبة الفردية العابرة.

ويرى سارتر ان الفرق الجوهري بينه وبين كانط هو ان الواجب الكانطي يقوم على الامتثال لقانون خارجي يفرض نفسه على الفرد، بينما الاخلاق الوجودية تجعل القيمة نابعة من الفعل الحر ذاته. فالقيمة لا تكمن فقط في النية الحسنة او في احترام القانون، بل في الفعل الملتزم الذي يترك اثرا حقيقيا داخل الواقع.(سارتر، 2012، ص 58-61)

4_ المسؤولية الشاملة والقلق الوجودي

لا يعني رفض سارتر للواجب الكانطي ان الانسان اصبح حرا بلا حدود او متحررا من كل مسؤولية، بل على العكس تماما. فالحرية عنده تجعل الانسان اكثر تحملا للمسؤولية، لانه لا يستطيع ان يلقي باختياراته على قانون خارجي او على طبيعة انسانية ثابتة.فالانسان عندما يختار، لا يختار لنفسه فقط، بل يقدم من خلال فعله صورة عما يراه صالحا للانسانية كلها. ولهذا تصبح كل لحظة اختيار ثقيلة ومليئة بالتوتر. ومن هنا يظهر مفهوم "القلق الوجودي" الذي يعتبره سارتر جزءا اساسيا من التجربة الاخلاقية.فالقلق ليس علامة ضعف، بل دليل على ان الانسان يدرك خطورة حريته وحجم المسؤولية الملقاة عليه. بينما يشعر الفرد في الاخلاق الكانطية بشيء من الطمأنينة لانه يستند الى قانون عقلي ثابت، يجد الانسان الوجودي نفسه وحيدا امام قراراته دون اي ضمانات مسبقة.ولهذا يرى سارتر ان

الانسان الحقيقي هو الذي يقبل هذا القلق ويتحمل نتائجه بشجاعة، لان الحرية لا معنى لها دون مسؤولية. فالاخلاق هنا لا تقوم على طاعة القوانين، بل على مواجهة الحياة وتحمل نتائج الاختيارات بكل صدق.(سارتر، 2012، ص 30-32)

يكشف نقد سارتر لنظرية الواجب الكانطية عن تحول عميق في فهم الاخلاق. فبعدما كانت الاخلاق عند كانط تقوم على العقل والقانون والواجب الكلي، اصبحت عند سارتر مرتبطة بالحرية والاختيار والمسؤولية الفردية. لقد حاول كانط ان يمنح الانسان قاعدة ثابتة يهتدي بها في افعاله، بينما اراد سارتر ان يذكره بانه كائن حر يعيش في عالم معقد لا توجد فيه حلول جاهزة.ومن هنا يبقى الصراع بين الاخلاق الكانطية والاخلاق الوجودية واحدا من اهم النقاشات الفلسفية الحديثة، لانه يعبر عن التوتر الدائم بين الحاجة الى القوانين العامة وبين رغبة الانسان في الحفاظ على حريته الفردية. فالاخلاق ليست فقط مجموعة اوامر يجب طاعتها، بل هي ايضا تجربة انسانية يعيشها الفرد بكل ما فيها من قلق ومسؤولية والتزام.

ثالثًا: جدلية دار المسنين بين مصلحة العقد الاجتماعي وقدسية الواجب الكانطي

يطرح موضوع إيداع كبار السن في دور الرعاية داخل المجتمعات المعاصرة بوصفه حلًا تفرضه التحولات العميقة التي مست أنماط الحياة الحديثة، ومن بينها ضيق الوقت، وتغير بنية الأسرة، وتراجع نمط العائلة الممتدة. غير أن هذا الحل، رغم طابعه العملي والتنظيمي، لا يخلو من إشكالات أخلاقية وقيمية معقدة تثير نقاشًا فلسفيًا واسعًا حول طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، وحدود المسؤولية الأخلاقية تجاه الفئات الهشة.

فمن جهة، تبدو هذه المؤسسات استجابة عقلانية يبررها منطق «العقد الاجتماعي»، الذي يسعى إلى تنظيم المجتمع وتوفير الحماية والرعاية لجميع أفراده، خاصة في مراحل الضعف والعجز. ووفق هذا التصور، فإن دور الرعاية تمثل إطارًا مؤسساتيًا يهدف إلى ضمان حياة كريمة للمسنين من خلال توفير الخدمات الصحية والاجتماعية والنفسية التي قد تعجز الأسرة أحيانًا عن تقديمها بصورة مستمرة.

ومن جهة أخرى، يطرح هذا التصور إشكالًا أخلاقيًا عميقًا يستند إلى فلسفة الواجب عند إيمانويل كانط، التي ترفض أي تعامل مع الإنسان بوصفه وسيلة أو اختزاله في وظيفة اجتماعية أو اقتصادية فقط، وتؤكد على كرامته بوصفه غاية في ذاته. فالمسن، وفق المنظور الكانطي، لا يفقد قيمته الإنسانية بسبب تقدمه في السن أو تراجع قدراته الجسدية، بل يظل شخصًا يتمتع بالكرامة والاستحقاق الأخلاقي نفسه الذي يتمتع به سائر الأفراد.

ومن هنا تتولد جدلية فلسفية بين منطق المصلحة الاجتماعية الذي يبرر اللجوء إلى مؤسسات الرعاية باعتبارها ضرورة تنظيمية، وبين منطق الواجب الأخلاقي الذي يفرض على الأبناء والمجتمع احترام كبار السن والعناية بهم بوصف ذلك التزامًا أخلاقيًا لا ينبغي أن يخضع فقط لمعايير النفع أو الكفاءة. فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمثل إيداع المسنين في دور الرعاية صورة من صور الرعاية والاهتمام، أم أنه قد يتحول في بعض الحالات إلى شكل من أشكال التخلي غير المباشر عن الواجب الأخلاقي تجاههم؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا يمكن أن تكون مطلقة، بل تتوقف على طبيعة الظروف والدوافع المحيطة بكل حالة. فإذا كان اللجوء إلى دور الرعاية يهدف إلى توفير ظروف أفضل لحياة المسن وصون كرامته وضمان حقوقه الأساسية، فإنه قد ينسجم مع المبادئ الأخلاقية للواجب والاحترام. أما إذا كان الدافع هو التخلص من عبء الرعاية أو التعامل مع المسن بوصفه عائقًا أمام المصالح الشخصية، فإن ذلك يتعارض مع الروح الأخلاقية الكانطية التي تجعل من احترام الإنسان غاية لا تقبل المساومة.

وبذلك تبقى قضية دور المسنين نموذجًا معاصرًا يجسد التوتر القائم بين متطلبات التنظيم الاجتماعي الحديث من جهة، ومتطلبات الواجب الأخلاقي واحترام الكرامة الإنسانية من جهة أخرى، وهو ما يجعلها موضوعًا خصبًا للتأمل الفلسفي والنقاش الأخلاقي في المجتمعات المعاصرة.وتتجلى الإشكالية الأساسية في هذا المبحث في التوتر القائم بين

منطق "المنفعة المشتركة" الذي دافع عنه فلاسفة العقد الاجتماعي مثل هوبز ولوك وروسو، وبين منطق "الكرامة الإنسانية" عند إيمانويل كانط، الذي يجعل من الإنسان قيمة مطلقة لا يجوز إخضاعها لأي حسابات نفعية أو ظرفية. فبينما يقوم التصور التعاقدي على فكرة تنظيم المجتمع بما يضمن الاستقرار والحماية وتوزيع الأدوار داخل الجماعة، يقوم التصور الكانطي على مركزية الواجب الأخلاقي غير المشروط، الذي يجعل من احترام الإنسان أساس كل فعل أخلاقي. ومن هنا يتولد السؤال الإشكالي: هل يمكن اعتبار دور المسنين فضاء يحفظ كرامة كبار السن ويصون إنسانيتهم، أم أنه مجرد حلّ عملي يهدف أساسا إلى التخفيف من الأعباء الأسرية والاجتماعية؟ وكيف يمكن التوفيق بين التزامات الدولة في تنظيم المجتمع وبين الواجب الأخلاقي تجاه المسن بوصفه إنسانا كاملا في كرامته قبل أي اعتبار آخر؟

يمثل موضوع دور رعاية المسنين واحدا من القضايا التي تكشف بوضوح عن التوتر القائم بين تصورين فلسفيين مختلفين في فهم العلاقة بين الفرد والمجتمع، وبين الأخلاق والقانون، وهما تصور العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو من جهة، والتصور الكانطي القائم على فكرة الواجب والأمر المطلق عند إيمانويل كانط من جهة أخرى. فبينما ينطلق روسو من فكرة أن الإنسان ينتقل من حالة الطبيعة إلى حالة مدنية من خلال عقد اجتماعي يتنازل فيه عن جزء من حريته الطبيعية مقابل ضمان الحماية والحقوق داخل المجتمع، فإن كانط ينظر

إلى الفعل الأخلاقي من زاوية مغايرة تماما، حيث يعتبر أن القيمة الأخلاقية للفعل لا ترتبط بالنتائج أو بالمصالح، وإنما ترتبط بالنية الخالصة وباحترام الإنسان كغاية في ذاته لا كوسيلة. ومن هذا المنطلق، تصبح مؤسسة دار المسنين مجالا يعكس هذا التوتر بين البعد القانوني التعاقدي الذي ينظم العلاقات داخل المجتمع، وبين البعد الأخلاقي القيمي الذي يحدد كيفية التعامل مع الإنسان في مختلف مراحل حياته، وخاصة في مرحلة الضعف والشيخوخة.

1_ منظور العقد الاجتماعي (التحول من القوى الطبيعية إلى المؤسسة المدنية)

يرى جان جاك روسو أن العقد الاجتماعي لا يمكن اختزاله في مجرد اتفاق قانوني بين الأفراد، بل هو تحول جذري في طبيعة الحياة الإنسانية داخل المجتمع، حيث يتم الانتقال من حالة الطبيعة التي يسود فيها الضعف الفردي والصراع، إلى حالة مدنية تقوم على التنظيم الجماعي والإرادة العامة. وفي هذا الإطار تصبح الدولة هي الإطار الذي يضمن الحقوق والحماية لجميع المواطنين، وهي التي تتحمل مسؤولية توفير الرعاية عندما تعجز القدرات الفردية عن القيام بذلك (روسو، العقد الاجتماعي، ص 20).

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى دور رعاية المسنين باعتبارها امتدادا عمليا لفكرة الحماية التي يقدمها العقد الاجتماعي، إذ إن الفرد عندما يدخل في هذا العقد لا يضمن فقط حقوقه في مرحلة القوة، بل يضمن أيضا حماية في مرحلة الضعف والشيخوخة. لذلك فإن

هذه المؤسسات لا يمكن اختزالها في كونها خيارا اجتماعيا ثانويا، بل هي جزء أساسي من بنية الدولة الحديثة التي تقوم على مبدأ التنظيم والتكافل الاجتماعي.كما يوضح روسو أن التشريع في أعلى درجاته هو الذي يعوض الفرد عن محدوديته من خلال إدماجه في قوة جماعية أكبر، حيث تتحول القدرات الفردية المتفرقة إلى قوة مؤسساتية قادرة على ضمان الاستقرار والحماية (روسو، المرجع نفسه، ص 67–68). وبالتالي فإن رعاية المسن داخل مؤسسة اجتماعية منظمة تعبر عن مبدأ المساواة الذي يقوم عليه العقد الاجتماعي، لأن هذا العقد يفترض أن يشمل جميع المواطنين دون استثناء (روسو، المرجع نفسه، ص 33).

غير أن هذا التصور قد يطرح إشكالا عندما تتحول المؤسسة من فضاء للرعاية إلى فضاء إداري صرف، يتم فيه التعامل مع المسن كحالة اجتماعية مجردة، دون حضور البعد الإنساني العميق الذي يمنح للرعاية معناها الحقيقي. وهنا تتجلى أهمية الحفاظ على روح الرعاية داخل هذه المؤسسات، لأن الهدف من التنظيم الاجتماعي ليس فقط ضبط العلاقات، بل أيضا حماية الكرامة الإنسانية. فالسكون المدني داخل دور الرعايةلا يكون إيجابيا إلا إذا كان مصحوبا بعناية فعلية وإنسانية، لأن أي إهمال أو تجريد إنساني يفقد العقد الاجتماعي أحد أهم أسسه الأخلاقية (روسو، العقد الاجتماعي، ص 20).

2_ قدسية الواجب الكانطي والتحرر من باعث المنفعة

على خلاف التصور التعاقدي الذي يربط الفعل الاجتماعي بمنطق المنفعة والتنظيم، يقدم إيمانويل كانط تصورا أخلاقيا يقوم على مركزية الواجب والنية الداخلية. فالقيمة الأخلاقية للفعل لا تقاس بنتيجته، بل بالقاعدة التي ينطلق منها، وبكونه صادرا عن احترام القانون الأخلاقي داخل الإنسان (كانط،1963،ص 2).ومن هذا المنظور، فإن رعاية المسن لا يمكن أن تختزل في كونها واجبا اجتماعيا مفروضا أو فعلا ناتجا عن العاطفة أو الضرورة فقط، بل يجب أن تفهم باعتبارها التزاما أخلاقيا مطلقا، أي واجبا قائما بذاته بغض النظر عن النتائج أو الظروف. فالفعل الأخلاقي الحقيقي عند كانط هو الذي يصدر عن احترام القانون الأخلاقي، وليس عن أي منفعة أو انتظار مقابل.كما يرى كانط أن الإنسان لا يكون أخلاقيا إلا إذا كان فعله ناتجا عن إرادة حرة تخضع للقانون الذي تضعه لنفسها، وهو ما يعني أن الحرية الأخلاقية لا تنفصل عن الواجب، بل تتحقق من خلاله. وبناء على ذلك، تصبح رعاية المسن واجبا أخلاقيا ناتجا عن احترام الإنسان لذاته ولغيره، وليس مجرد التزام اجتماعي خارجي.

ويصل هذا التصور إلى فكرة "الأمر المطلق"، الذي يمثل قاعدة أخلاقية عامة وغير مشروطة، لا ترتبط بالمصالح أو الظروف الخاصة، بل تنبع من العقل الأخلاقي ذاته. ومن هنا فإن التعامل مع المسن لا يمكن أن يكون خاضعا لمنطق المصلحة أو القدرة أو النفع،

بل هو التزام ثابت ودائم يعبر عن احترام الكرامة الإنسانية في أعمق معانيها (كانط، 1963،ص 3).

3_ الكرامة والغاية مقابل الثمن (نقد تسليع المسن في المؤسسة)

تتجلى الإشكالية الأخلاقية بشكل أعمق عند التمييز الذي يقيمه كانط بين ما له ثمن وما له كرامة. فكل ما يمكن استبداله أو تعويضه بشيء آخر له قيمة مادية يعتبر شيئا له ثمن، أما ما لا يمكن استبداله بأي مقابل فهو ما يمتلك كرامة (كانط، المرجع نفسه، ص 5).

وانطلاقا من هذا التمييز، فإن الإنسان بوصفه كائنا عاقلا لا يمكن اختزاله في قيمة مادية أو التعامل معه كوسيلة، بل يجب النظر إليه باعتباره غاية في ذاته. ومن هنا فإن أي ممارسة تؤدي إلى تحويل المسن داخل دار الرعاية إلى مجرد رقم أو حالة إدارية مجردة من بعدها الإنساني تمثل خرقا واضحا لهذا المبدأ الأخلاقي.وقد أكد كانط هذا المبدأ من خلال ضرورة معاملة الإنسانية في شخص كل فرد باعتبارها غاية في ذاتها، وعدم استخدامها كوسيلة فقط (كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ص 4). وهذا يعني أن المسن، رغم ضعفه الجسدي، يظل يتمتع بكرامة إنسانية ثابتة لا تزول، وبالتالي فإن أي تهميش له داخل المؤسسات الاجتماعية بدعوى المصلحة أو الراحة الأسرية يمثل مساسا بهذه الكرامة.كما أن هذا الوضع يكشف أيضا عن جانب نقدي داخل تصور العقد الاجتماعي نفسه، لأن إهمال الفئات الضعيفة أو التعامل معها كعبء اجتماعي يؤدي إلى إضعاف البنية الأخلاقية

للدولة، ويجعلها تفقد جزءا من مشروعيتها القيمية (روسو، العقد الاجتماعي، ص 163). وبذلك يمكن القول إن رعاية المسن ليست فقط واجبا اجتماعيا، بل هي أيضا معيار لمدى إنسانية وعدالة النظام الاجتماعي والسياسي ككل.

وبناءً على هذا، تتبدى جدلية دار المسنين كحالة اختبارية حادة تضعنا أمام مواجهة مباشرة بين منطقين؛ منطق مصلحة العقد الاجتماعي الذي قد يرى في هذه المؤسسات حلاً تنظيمياً يكفل رعاية الفرد ضمن أطر مؤسساتية نفعية تستهدف تحقيق التوازن بين متطلبات الحياة المعاصرة وضمان الحد الأدنى من الكرامة المادية للمسن، وبين صرامة وقدسية الواجب الكانطي الذي لا ينظر إلى الإنسان كعبء يُدار أو وحدة رقمية في نظام اجتماعي، بل كغاية مطلقة في حد ذاته تستوجب الاحترام والتقدير خارج أي حسابات ربحية أو وظيفية. ففي المنظور الكانطي، لا يمكن اختزال العلاقة الإنسانية، لاسيما مع الوالدين أو كبار السن، في مجرد ترتيبات تعاقدية مادية أو خدمات مدفوعة الأجر، بل هي في جوهرها تجسيد لواجب أخلاقي قطعي لا يخضع لمنطق "المقايضة" أو "المنفعة"، بل يتجاوز الحسابات النفعية الضيقة ليرتبط بإرادة خيرّة تلتزم بالآخر بوصفه شريكاً في الإنسانية، مما يفتح الباب للتساؤل الفلسفي العميق حول ما إذا كانت دار المسنين تمثل ضرورة يفرضها واقع التفكك الأسري في العصر الحديث وتغير أنماط الإنتاج، أم أنها تمثل في العمق شرخاً في جوهر الإرادة الأخلاقية التي ينبغي أن تقدس الروابط الإنسانية وتعتبرها التزاماً وجودياً

وأخلاقياً سامياً لا يقبل التفويض للمؤسسات أو التحييد عن مسار الضمير الفردي، ليبقى التحدي قائماً في كيفية التوفيق بين واقع اجتماعي يفرض حلولاً باردة وبين نداء روحي يرفض تحويل أغلى الروابط البشرية إلى مجرد وظائف إدارية تتكفل بها الدولة بدلاً من قلوب الأبناء.

الفصل الثالث

أخلاقيات الرعاية وأثرها على جودة الأداء المهني لدى موظفي دور المسنين

الفصل الثالث: أخلاقيات الرعاية وأثرها على جودة الأداء المهني لدى موظفي دور المسنين

لا تكتسب المعرفة الفلسفية قيمتها الحقيقية بمجرد بقائها في مستوى التجريد النظري، بل تتجلى أهميتها عندما تنعكس في التجربة الإنسانية اليومية وتتحول إلى ممارسة واقعية ملموسة داخل المجتمع. فالمفاهيم الأخلاقية التي بلورها إيمانويل كانط، خاصة ما يتعلق بمفهوم الواجب وكرامة الإنسان، قد تبدو في ظاهرها تصورات عقلية مجردة، إلا أنها لا تُدرك في عمقها الحقيقي إلا عندما يتم اختبار حضورها داخل الواقع الاجتماعي والمؤسساتي، حيث تتحول من مبادئ نظرية إلى سلوكيات ومعاملات وعلاقات إنسانية تعكس مدى احترام الإنسان لذاته وللآخر.

وانطلاقًا من هذا التصور، ينتقل هذا المبحث من مستوى التنظير الفلسفي لما ينبغي أن يكون وفق الرؤية الكانطية، إلى محاولة فهم ما هو كائن فعليًا داخل مؤسسات رعاية المسنين، باعتبارها فضاءً اجتماعيًا حساسًا تتجسد فيه القيم الأخلاقية بشكل مباشر، كما قد تتعرض فيه في الوقت نفسه إلى الاختلال أو التراجع تبعًا للظروف التنظيمية والإنسانية المحيطة بها. فهذه المؤسسات لا تُعد مجرد هياكل خدماتية تقدم الرعاية الصحية والاجتماعية، بل هي أيضًا فضاءات لاختبار مدى حضور القيم الإنسانية في الواقع العملي.

ولا يقتصر الهدف من هذا التناول على وصف الخدمات المقدمة أو تقييمها من زاوية إدارية أو تقنية بحتة، بل يتجاوز ذلك إلى محاولة الغوص في البعد الإنساني والأخلاقي الكامن في سلوك الفاعلين داخل هذه المؤسسات، سواء تعلق الأمر بالموظفين أو مقدمي الرعاية. إذ نسعى إلى فهم طبيعة النظرة التي يحملها هؤلاء تجاه المسن: هل يُعامل باعتباره ذاتًا إنسانية كاملة الكرامة، أي "غاية في ذاته" كما يؤكد كانط، تستوجب الاحترام والرعاية والتقدير؟ أم أن الضغوط المهنية، ونقص الإمكانيات، وكثافة المهام اليومية، قد تدفع أحيانًا إلى تحويل هذا الواجب الأخلاقي إلى مجرد أداء وظيفي روتيني يخلو من البعد القيمي والإنساني؟

ومن هذا المنظور، يحاول هذا البحث أن يردم الفجوة القائمة بين الفكر الفلسفي والممارسة الواقعية، من خلال مقاربة ميدانية تهدف إلى رصد مدى تجسيد القيم الأخلاقية في الواقع المؤسساتي، ودراسة أثر الالتزام الأخلاقي على جودة الأداء المهني داخل هذه الفضاءات. كما يسعى إلى تحليل طبيعة العلاقة الإنسانية بين مقدم الرعاية والمسن، باعتبارها علاقة لا تقوم فقط على الخدمة، بل على الاعتراف بالكرامة الإنسانية وصيانة البعد الأخلاقي في التعامل اليومي.

وإنطلاقا من خلال هذه الدراسة إلى تقصي تجليات أخلاقيات الرعاية في واقعها العملي. ولأجل ذلك، قمت بإعداد تقرير مفصل يستعرض نتائج الإستبيان الموزع على موظفي دار

المسنين، وذلك بهدف تحليل استحاباتهم وتفسير مواقفهم الأخلاقية إتجاه هذه الفئة من الناس.

أولا: الإطار المنهجي والسياق التطبيقي للدراسة.

لقد تم إجراء هذه الدراسة الميدانية في مؤسسة رعاية المسنينواإسم المؤسسة دار الأشخاص المسنين المرحومة بلقايد خيرة بوهران وهي مؤسسة قانونية إجتماعية تخص بالفئة المسنة و الهشةفي المجتمع و التي تتطلب رعاية خاصة و نمطا مخصصا في التعامل. إن إختيار هذه الدراسة في هذه المؤسسة بالذات لم يكن عشوائيا بل فرضه الطابع الأخلاقي لموضوع البحث، فهذه النؤسسة الخاصة بالمسنين تمثل في العمق الفلسفي مختبرا للقيم حيث تتجلي فيها أخلاقيات الرعاية في أرقى و أبهى صورة لها.

أما من جهة كانط، تمثل هذه المؤسسة الفضاء الأمثل لاختبار الموظف وأنا أقصد بذلك (إرادته الخيرة)، فالمسن هنا هو الآخر الذي يضعنا أمام واجب مطلق لا غاية منه سوى احترام كرامة الإنسان. إن العمل في هذا الوسط يتجاوز مجرد أداء وظيفة إدارية محكومة بقوانين وضعية، ليدخل في رحاب (الواجب الأخلاقي) الذي يفرض نفسه كأمر قطعي تمليه الطبيعة العقلية للذات البشرية.

وهنا ندرك أن رعاية المسنين ليست مجرد سلسلة من المهام اليومية الرتيبة، بل في جوهرها وقفة إنسانية عميقة أمام ضعفنا البشري المشترك، فالموظف حين يقدم العون لمسنٍ أثقلت السنين كاهله، لا يفعل ذلك استجابة لمادة قانونية خوفاً من مساءلة إدارية فحسب، بل لأنه يرى في ذلك المسن وجهاً من وجوه الحقيقة الإنسانية التي تستحق التقدير لذاتها. إن اللحظة التي يتحرر فيها الفرد من قيود المصلحة والأجر ليجد نفسه مدفوعاً من نوع من النبل الداخلي، حيث لا تصبح المساعدة فضلاً أو شفقة، بل هي اعتراف بحق هذا الإنسان في أن يعامل كغاية لا تذبل قيمتها مهما بلغت درجة عجزه.

في هذا، يصبح احترام كرامة المسن وخصوصيته والكلمة الطيبة، والاعتناء بأدق التفاصيل المعنوية له، بمثابة قانون باطني يفرضه الموظف لنفسه بكل حرية تامة، مؤكداً من خلاله أن الالتزام الأخلاقي هو الروح التي تمنح القوانين الوضعية معناها الحقيقي. فبدون هذه الإرادة الخيرة، تظل المؤسسة مجرد جدران باردة، ولكن بوجودها تتحول إلى مملكة للقيم وتضمن للإنسان كرامته وراحته بالأخص.

من أجل تحقيق نتائج واضحة في هذه الدراسة قمنا بتوزيع عشر (10) استمارات استبيان على الموظفين، وكان الهدف من ذلك السعي وراء استنطاق الوازع الأخلاقي لديهم ولم يكن مجرد جمع أرقام إحصائية جافة فقط. ويمكن حصر أهداف هذا الاستبيان في نقاط أساسية:

البحث عن الإرادة الخيرة: أردت أن أفهم المحرك الحقيقي للموظف، هل هو يخدم المسنين

لأن ضميره يمليه على ذلك **(الواجب المطلق)**، أم لمجرد حصوله على راتب و مادفعه لقبول هذه الوظيفة هو حاجته للأموال فقط و تجنب المشاكل **(أمر شرطي)**

قياس الإستقلال الذاتي: حيث يهدف هذا الإستبيان لمعرفة مدى إلتزام الموظف بكرامة المسن في غياب الرقابة الإدارية، فالموظف الذي يشرع لنفسه قانون الإحترام هو الذي يحقق جوهر الفلسفة الكانطية.

تجسيد مفهوم الكرامة: منخلالأسئلة دقيقة مثل التعامل مع خصوصية المسن و طرق الباب و غيرها من الأسئلة أردنا التأكد من أن المسن في عذه المؤسسة يعامل **كغاية في ذاته** و ليس ك **وسيلة** أو عبء وظيفي.

ثانيا: النتائج العامة للدراسة (ماذا كشف لنا الميدان؟ قراءة في الواقع الأخلاقي للممراسة المهنية)

الوعي بالواجب الأخلاقي كدافع أولي (الإرادة الخيرة): كشفت النتائج أن الغالبية العظمى من الموظفين (8 من أصل 10) يمتلكون رقابة ذاتية صارمة، حيث أكدو موافقتهم بشدة على إلتزامهم باللوائح ينبع من قناعة ذاتية بأهميتها وليس خشية الرقابة الإدارية. وهذا يعني إحصائيا أن 80٪ من العينة يجسدون مفهوم **الواجب من أجل الواجب**، حيث لا يحتاج الفعل الأخلاقي لديهم إلى محفز خارجي، بل هو قانون داخلي يوجه سلوكهم المهني.

صون كرامة المسن (الإنسان كغاية): فيما يخص التعامل مع المسن، حققت عبارة إحترام خصوصية المسن كحق أصيل و مقدس إجماعا كاملا بنسبة 100٪ (10 **موظفين وافقو بشدة).** هذه النتيجة الإحصائية المذهلة تثبت أن الأداة المهني في الدار لا يتوقف عند تقديم الخدمة المادية فقط بل يتقي ليصبح فعلا أخلاقيا يحترم **كرامة الإنسان** الكامنة في المسن، معتبرين إياه غاية في ذاته و ليس مجرد رقم أو حالة وظيفية.

إستمرارية الإلتزام تحت الضغوطات (ثبات المبادئ): أظهرت الإحصائيات أن 70٪ من المشاركين **(7من الموظفين)** يمنحون الأولوية لمصلحة المسن و راحته حتى لو كان ذلك على حساب مصالحهم الشخصية. كما أكد **8 من الموظفين** أن واجبهم الأخلاقي يظل قائما و مستقرا حتى في أصعب الظروف النفسية أو عند التعامل مع سلوكايات صعبة من قبل المسنين. هذا يعمس إحصائيا صلابة **القاعدة الأخلاقية** لدى الموظفين، فهي لا تتغير بتغير المزاج أو الظروف، مما يضمن إستمرارية جودة الأداء.

النزاهة و الضمير المهني (الشفافية الأخلاقية): بنسبة توافق بلغت 90٪، أقر بأن ضميرهم المهني يدفعهم بضرورة الإبلاغ عن أي خطأ مهني يقع في المؤسسة حماية لحقوق المقيمين. إحصائيا يمثل هذا التوجه قمة الشعور بالمسؤولية التضامنية، فالأداء هنا لا يرتبط بالفرد وحده بل بجوظة البيئة الأخلاقية الشاملة للدار، مما يجعل من المصداقية وظيفية عليا تضمن عدم هدر حقوق المسنين.

المحرك الجوهري للعمل (فلسفة المهنة): عند تحليل السؤال العام حول المحرك الأساسي للعمل، وجدنا أن (7 من الموظفين) إختارو الإلتزام الأخلاقي و المهني الصرف كدافع أولي، بيننا توزعت بقية النسب (3 موظفين) على التعاطف الإنساني و النيل التفسي، و النتيجة الأهم إحصائيا هي إنعدام إختيار الأجر المادي فقط 0٪ مما يثبث ميدانيا أن جودة الأداء في هذا القطاع الحساس مرتبطة

عضويا بالمنظومة القيمية للموظف، وليس بالمكتسبات التفعية الضيقة.

ثالثا :مناقشة النتائج وتفسيرها بين الميدان والنظرية الكانطية

بعد تحليل الاستبيانات العشرة لم نجد أمامنا مجرد أرقام صماء أو بيانات إحصائية جافة، بل وجدنا أنفسنا أمام ممارسة مهنية حية مشبعة بالقيم الأخلاقية الرفيعة. ويمكننا تلخيص هذه المكاشفة الميدانية وتفسيرها في ضوء الفلسفة الكانطية من خلال النقاط الجوهرية التالية:

أولاً سيادة الضمير المهني حيث كشف الميدان أن المحرك الأول والأساسي للموظفين هو الرقابة الذاتية والوازع الداخلي. فحين نجد أن الغالبية العظمى من الموظفين يلتزمون باللوائح المهنية من تلقاء أنفسهم ودون حاجة لرقابة خارجية، فهذا يعني بالضرورة أن الواجب في هذه المؤسسة ليس قانوناً مفروضاً من الخارج أو قيداً إدارياً ثقيلاً، بل هو نابع من قناعة داخلية حقيقية تجعل من الموظف هو نفسه المشرع والمنفذ لقانون الواجب في آن واحد.

ثانياً قدسية الإنسان وصون كرامته فقد تبين من خلال إجماع المشاركين المطلق على ضرورة احترام خصوصية المسن، أن الأداء المهني في هذه الدار يتجاوز مجرد تقديم خدمة روتينية ليصل إلى مستوى صون الكرامة البشرية. إن المسن في هذا السياق لم يعد مجرد حالة وظيفية أو رقماً في سجلات الإدارة، بل هو غاية في ذاته كما تقتضيه الأخلاق الكانطية، حيث يعامل ككيان إنساني يستحق الاحترام المطلق بغض النظر عن وضعه الصحي أو الاجتماعي.

ثالثاً ثبات المبادئ الأخلاقية أمام الضغوط اليومية إذ كشفت النتائج أن الصعوبات الميدانية وضغوط العمل لا تضعف الالتزام الأخلاقي لدى الموظف، بل على العكس تماماً فهي تعمل كاختبار حقيقي لصلابة معدنه القيمي. فمعظم الموظفين يختارون مصلحة المسن وراحته حتى لو كان ذلك على حساب راحتهم الشخصية أو وقتهم الخاص، مما يثبت ميدانياً أن جودة الأداء ترتبط ارتباطاً طردياً بمدى سمو المنظومة القيمية التي يحملها الفرد في أعماقه.

رابعاً تراجع الدافع المادي أمام سمو الغاية ولعل أهم ما كشفه الميدان هو أن الرغبة في الأجر أو المكافأة المالية لم تكن أبداً المحرك الأساسي في توجيه سلوك الموظفين. وهذا الاكتشاف يفتح الباب للتأكيد على أن المهن الإنسانية، وتحديداً رعاية المسنين، هي في

جوهرها ممارسة أخلاقية واجتماعية قبل أن تكون مجرد وظيفة نفعية تبحث عن مقابل مادي، وهو ما يتطابق تماماً مع مفهوم الإرادة الخيرة عند كانط.

إن هذه النتائج التي لمسناها في الواقع تخبرنا بشيء واحد وبسيط وهو أن إيمانويل كانط لم يكن يحلم أو يكتب نظريات مثالية بعيدة عن الواقع حين وضع أسس فلسفته، بل كان يصف بدقة أصدق ما في النفس البشرية من نبل. فالموظف الذي يفضل كرامة المسن على راحته، والزميل الذي يراقب أداءه بضميره دون الحاجة لوجود مدير يراقبه، هم في الحقيقة يثبتون لنا أن الأخلاق ليست مجرد دروس تحفظ في الكتب، بل هي المحرك الصامت الذي يحفظ إنسانيتنا من الضياع وسط ضغوط العمل وتحديات الحياة المادية.

بناء على كل ما سبق، أستطيع القول إن مذكرتي هذه قد وصلت إلى حقيقة أساسية في فلسفة القانون والأخلاق، وهي أن القوانين واللوائح الإدارية، مهما كانت دقيقة وواضحة، ستظل نصوصاً جافة ولا روح فيها ما لم يسندها هذا الضمير الأخلاقي الحي الذي وجدناه في إجابات المشاركين. لقد أثبت الميدان أن الرهان الحقيقي لتطوير أي مؤسسة ليس في تشديد الرقابة أو زيادة الأجور فقط، بل في تقدير وتنمية ذلك الجانب الأخلاقي الذي يجعل الموظف يرى في الشخص الذي يرعاه غاية تستحق الاحترام، وليس مجرد مهمة وظيفية يجب إنجازها. ومن هنا، نختم هذه المناقشة بيقين يقول إن العودة إلى أخلاق الواجب هي

الضمان الوحيد للوصول إلى عدالة حقيقية، تحمي الإنسان في كرامته وكيانه قبل أن تحميه بنصوص القانون ومواده.

الخاتمة

خاتمة

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أنّ الواجب الأخلاقي عند كانط لا يقوم على الخوف من العقاب أو انتظار المنفعة والمكافأة، بل يرتبط بقناعة عقلية داخلية تدفع الإنسان إلى القيام بالفعل لأنه فعل صحيح وأخلاقي في حد ذاته. فالقيمة الحقيقية للفعل الأخلاقي، حسب الفلسفة الكانطية، لا تقاس بنتائجه أو بما يحققه من مصالح، وإنما تقاس بالنية الصادقة والاحترام الذي يحمله الإنسان للواجب وللإنسانية. ومن هنا يظهر أن الأخلاق عند كانط ترتبط بالعقل والحرية والإرادة الواعية، لأن الإنسان الأخلاقي هو الذي يلتزم بالواجب انطلاقاً من احترامه للقانون الأخلاقي الداخلي.

كما بينت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين الأخلاق والقانون في الفكر الكانطي، فالقانون لا يهدف فقط إلى فرض النظام داخل المجتمع، بل يسعى أيضاً إلى حماية كرامة الإنسان وضمان احترام حقوقه. لذلك فإنّ الواجب الأخلاقي يمثل الأساس الحقيقي الذي يمنح للقانون قيمته الإنسانية. وقد أكد كانط على ضرورة معاملة الإنسان كغاية في ذاته، لا كوسيلة لتحقيق المصالح أو المنافع، وهي من أهم المبادئ الأخلاقية التي دافع عنها في فلسفته. ويظهر هذا المبدأ بوضوح في المؤسسات الرعائية، حيث يحتاج المسن إلى معاملة قائمة على الاحترام والتقدير والرعاية الإنسانية، وليس فقط على تنفيذ التعليمات الإدارية أو تقديم الخدمات اليومية بشكل آلي.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها داخل دار المسنين، تبين لنا أنّ عدداً من الموظفين يحاولون الالتزام بجملة من القيم الأخلاقية والإنسانية أثناء تعاملهم مع المسنين، مثل الاحترام، الصبر، تحمل المسؤولية، والشعور بالواجب الإنساني. وقد ظهر ذلك من خلال طريقة تعاملهم مع المقيمين داخل المؤسسة وحرصهم على توفير الرعاية والاهتمام لهم رغم ظروف العمل المختلفة. وهذا يدل على أن المبادئ الأخلاقية لا تزال حاضرة في الواقع المهني، وأن الجانب الإنساني يبقى عنصراً أساسياً في هذا النوع من المهن الاجتماعية.

لكن في المقابل، كشفت الدراسة أيضاً أن تطبيق المبادئ الأخلاقية في الواقع العملي لا يكون دائماً سهلاً، إذ توجد عدة صعوبات قد تؤثر على أداء الموظف وعلى مستوى تجسيد القيم الأخلاقية داخل المؤسسة. ومن بين هذه الصعوبات ضغوطات العمل، كثرة المسؤوليات، نقص الإمكانيات والوسائل، إضافة إلى التعب النفسي والجسدي الذي قد يواجهه العاملون في هذا المجال. فهذه الظروف تجعل الموظف أحياناً غير قادر على تطبيق كل المبادئ الأخلاقية بالصورة المثالية التي تدعو إليها الفلسفة الكانطية، رغم وجود الرغبة الداخلية في القيام بالواجب بالشكل الصحيح.

وقد ساعدتنا هذه النتائج على التأكيد بأن فلسفة كانط الأخلاقية ما تزال تحتفظ بقيمتها وأهميتها حتى في الواقع المعاصر، لأنها تدعو إلى احترام الإنسان والمحافظة على كرامته

مهما كانت الظروف. كما أن هذه الفلسفة لا ترتبط فقط بالمجال النظري، بل يمكن تطبيقها في الحياة اليومية وفي مختلف المجالات المهنية والاجتماعية، خاصة تلك التي تقوم على خدمة الإنسان ورعايته. لذلك فإنّ الاهتمام بالبعد الأخلاقي داخل المؤسسات الرعائية يعد أمراً ضرورياً من أجل تحسين جودة الخدمات الإنسانية وتعزيز العلاقات القائمة على الاحترام والمسؤولية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في محاولتها الربط بين الفكر الفلسفي والواقع الاجتماعي، من خلال الانتقال من دراسة المفاهيم النظرية عند كانط إلى ملاحظة حضورها داخل مؤسسة اجتماعية حقيقية. وهذا ما سمح لنا بفهم أعمق للعلاقة بين الفلسفة والواقع، وبين المبادئ الأخلاقية والتطبيق العملي. كما أبرزت الدراسة الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الأخلاق في توجيه السلوك المهني وتنظيم العلاقات الإنسانية داخل المجتمع.

وفي ضوء ما توصلنا إليه، يمكن القول إنّ تعزيز القيم الأخلاقية داخل المؤسسات الرعائية لا يتحقق فقط من خلال القوانين والتعليمات، بل يحتاج أيضاً إلى تنمية الوعي الأخلاقي لدى الموظفين وتشجيعهم على أداء واجباتهم بروح إنسانية ومسؤولة. ولهذا فمن الضروري توفير ظروف عمل مناسبة تساعد الموظف على أداء مهامه بطريقة أفضل، إضافة إلى الاهتمام بالتكوين الأخلاقي والمهني للعاملين في هذا المجال، حتى يتمكنوا من التعامل مع المسنين بصورة تحفظ كرامتهم وتلبي احتياجاتهم الإنسانية والنفسية.

وفي الأخير، تبقى فلسفة الواجب الأخلاقي عند كانط من أهم الفلسفات التي دافعت عن قيمة الإنسان وكرامته، لأنها قامت على فكرة أساسية مفادها أن الإنسان يجب أن يُحترم لذاته، وأن الأخلاق الحقيقية تنبع من الواجب والإرادة الحرة لا من المصلحة والمنفعة. ومن هنا تتجلى أهمية العودة إلى الفكر الكانطي في وقتنا المعاصر، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والمادية التي يشهدها العالم اليوم، حيث أصبحت الحاجة إلى ترسيخ القيم الأخلاقية والإنسانية أكثر ضرورة من أي وقت مضى. كما يمكن مستقبلاً توسيع هذه الدراسة لتشمل مجالات ومؤسسات أخرى، من أجل معرفة مدى حضور الواجب الأخلاقي في مختلف العلاقات المهنية والاجتماعية، ومدى قدرة القيم الأخلاقية على مواجهة تحديات الواقع المعاصر.

وفي ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسة، يمكن تقديم بعض التوصيات، من بينها ضرورة تعزيز التكوين الأخلاقي والإنساني للعاملين داخل المؤسسات الرعائية، وتحسين ظروف العمل بما يساعدهم على أداء مهامهم بشكل أفضل. كما يُوصى بترسيخ ثقافة احترام كرامة المسن وجعلها أساساً في الممارسة اليومية، إضافة إلى التأكيد على أن العمل في هذا المجال يقوم على الواجب الإنساني قبل كونه مجرد وظيفة أو التزام إداري.

الملخص

الملخص

تتمحور هذه الدراسة حول نظرية الواجب الأخلاقي عند الفيلسوف إيمانويل كانط من خلال رؤية تحليلية تجمع بين فلسفة القانون والأخلاق، مع محاولة اختبار هذه المفاهيم في أرض الواقع داخل دور رعاية المسنين.

يهدف البحث إلى فهم كيف يتحول الواجب من مجرد فكرة عقلية مجردة إلى ممارسة يومية في سلوك الموظفين، وكيف يلتقي الضمير الداخلي مع القوانين الإدارية لتنظيم العمل.

وقد كشفت النتائج الميدانية أن الالتزام بالواجب في هذه المؤسسات لا يعود إلى الخوف من العقاب أو الرغبة في المكافأة، بل ينبع من قناعة راسخة بضرورة احترام الإنسان كغاية في ذاته وليس كوسيلة.

وخلصت الدراسة في النهاية إلى أن النصوص القانونية تظل جافة ومجرد أدوات تنظيمية ما لم يحييها الضمير الأخلاقي الحي، مما يؤكد أن فكر كانط لا يزال يمثل بوصلة ضرورية لأنسنة الإدارة وحماية الكرامة الإنسانية من ضغوط المادية..

Abstrac

This study focuses on Immanuel Kants theory of moral duty through ,an analytical lens that integrates the philosophy of law and ethics

ng these concepts within the practical environment of while testi The research aims to understand how duty .elderly care homes transforms from an abstract rational idea into a daily practice in and how internal conscience aligns with ,employee behavior Field results revealed that .laws to regulate work administrative commitment to duty in these institutions is not driven by fear of but rather stems from a firm ,punishment or desire for reward conviction of the necessity of respecting human beings as an end in The study concluded that legal .s and not as a meansthemselve texts remain dry and merely organizational tools unless animated by confirming that Kantian thought continues ,a living moral conscience to serve as an essential compass for humanizing administration and .protecting human dignity from material pressures

Résumé

Cette étude se concentre sur la théorie du devoir moral chez Emmanuel Kant à travers un prisme analytique qui intègre la

tout en testant ces concepts ,philosophie du droit et de l ethique La recherche vise à .ieu pratique des maisons de retraitedans le mil comprendre comment le devoir passe d une idée rationnelle abstraite à une pratique quotidienne dans le comportement des et comment la conscience interne s aligne avec les lois ,employés Les résultats de terrain ont .ves pour réguler le travailadministrati révélé que l engagement envers le devoir dans ces institutions n est pas motivé par la peur d une sanction ou le désir d une mais découle plutôt d une conviction ferme de la ,récompense respecter l être humain comme une fin en soi et non nécessité de L étude a conclu que les textes juridiques restent .comme un moyen secs et ne sont que des outils d organisation s ils ne sont pas confirmant que la ,animés par une conscience morale vivante enne continue de servir de boussole essentielle pour pensée kanti humaniser l administration et protéger la dignité humaine des pressions matérielles

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: االمصادر

كانط، إيمانويل. (1788). نقد العقل العملي (غانم هنا، مترجم). المنظمة العربية للترجمة.

كانط، إيمانويل. (2002). تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق (عبد الغفار مكاوي، مترجم). الدار البابليّة للثقافة والإعلام.

كانط، إيمانويل. (2002). ميتافيزيقا الأخلاق (عبد الغفار مكاوي، مترجم). الدار الهندسية.

ثانيا: المراجع (الكتب)

بدوي، عبد الرحمن. (1975). فلسفة العصور الوسطى. وكالة المطبوعات.

بطاوي، عبد المعز. (2018). فلسفة الأخلاق: دراسة تحليلية ونقدية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

السامرائي، مهدي صالح. (2021). أخلاقيات العمل. مجموعة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

الشيخ، علي كريم. (2025). الإرادة الخيرة في فكر كانط. مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع.

الطويل، توفيق. (1967). الفلسفة الخلقية: نشأتها وتطورها. دار النهضة العربية.

عطيات، أبو السعود. (2022). الميتافيزيقا عند كانط. مؤسسة هنداوي.

عويضة، محمد. (1993). إيمانويل كانط وفلسفته. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

الفهداوي، حامد. (2014). الإرادة الجنائية في القانون. دار الجنان للنشر والتوزيع.

كرم، يوسف. (2018). تاريخ الفلسفة الحديثة. مؤسسة هنداوي.

لوماس، تيم. (2023). تاريخ السعادة (دينا عادل غراب، مترجم). مؤسسة هنداوي.

مرقس، سليمان. (1998). فلسفة القانون. دار الكتب القانونية.

واعظي، أحمد. (2018). نظريات العدالة: دراسة ونقد (حيدر نجف، مترجم). مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.

ثالثا:المعاجم و القاواميس

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1981). لسان العرب. دار المعارف.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (1989). تهذيب الأخلاق (إبراهيم بن محمد، محقق). دار الصحابة للتراث.

حلو، شارل، وألفا، روني إيلي، وكعدي، جورج. (1992). موسوعة أعلام الفلسفة: العرب والأجانب. دار الكتب العلمية.

صليبا، جميل. (1982). المعجم الفلسفي. دار الكتاب اللبناني.

لالاند، أندريه. (2001). موسوعة لالاند الفلسفية (خليل أحمد خليل، مترجم). منشورات عويدات.

معلوف، لويس. (1986). المنجد في اللغة والأعلام. دار المشرق.

وهبة، مراد. (2007). المعجم الفلسفي. دار قباء الحديثة.

رابعا:المحاضرات و المقالات

بوكحيل، حكيمة. (2025.). محاضرة حول حقوق الإنسان. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس.

صماغي، محمد محسن. (2021). السياسة والأخلاق عند أرسطو. مجلة مقاربات فلسفية، 8(2)، 54–62.

الفهرس

الفهرس:

مقدمة..... 6

الفصل الأول: المرتكزات و الأسس الميتافيزيقية لفلسفة كانط.....12

أولا: مفهوم الاخلاق والواجب والارادة 13

1/تعريف الاخلاق 13

2/تعريف الواجب 15

3/تعريف الارادة 17

4/تعريف الاستقلال الذاتي 21

5/تعريف العقل العملي.....22

6/تعريف حقوق الانسان 24

7/تعريف فلسفة القانون 24

8/مبدأ الغاية لا الوسيلة.....26

ثانيًا: التطور الكرونولوجي لفكرة الأخلاق وصولًا عند كانط 27

ثالثًا: التحول الكانطي من أخلاق الغاية إلى أخلاق الواجب.....30

2 أصالة الإرادة الخيرة وجوهر الواجب كالتزام ذاتي 35

3_الأمر المطلق والتحول نحو الكونية الأخلاقية 37

الفصل الثاني:القراءات النقدية لنظرية الواجب الأخلاقي عند كانط.....40

أولا: النقد النفعي لنظرية الواجب الأخلاقي عند كانط 41

1_نقد فكرة الواجب المجرد وضرورة ربط الاخلاق بالانسان.....42

2_نقد الامر المطلق واعتبار النفعية اساسه الخفي 43

3_النية والنتيجة بين الاخلاق والقانون.....43

4_العدالة بين العقل المجرد وتحقيق الامن الاجتماعي 44

5_مرونة الاخلاق في مقابل صرامة المبادئ الكانطية.....45

ثانيًا: النقد الوجودي لنظرية الواجب الأخلاقي عند كانط 46

ثالثًا: جدلية دار المسنين بين مصلحة العقد الاجتماعي وقدسية الواجب الكانطي 52

الفصل الثالث: أخلاقيات الرعاية وأثرها على جودة الأداء المهني لدى موظفي دور المسنين 62

أولا: الإطار المنهجي والسياق التطبيقي للدراسة. 64

ثانيا: النتائج العامة للدراسة (ماذا كشف لنا الميدان؟ قراءة في الواقع الأخلاقي للممراسة المهنية) 66

ثالثا :مناقشة النتائج وتفسيرها بين الميدان والنظرية الكانطية 68

خاتمة.....73

الملخص 78

قائمة المصادر والمراجع.....81

الفهرس: 86